المجلد الثامن والعشرون للعام ٢٠٢٤م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

الحديث النبويّ وأثره في التقعيد النحوي
عند ابن مالك (في كتابه شرح التسهيل)

Prophetic talk and its effect on the grammatical Recursion of Ebn malik in his book explaining facilitation

بقلم الباحث

علي عبده عبد اللّه عكور

(مرحلة الدكتوراة) قسم اللغة العربية وآدابها
كلية العلوم الإنسانية- جامعة الملك خالد ـ المملكة العربيَّة السُّعُوديَّة

الترقيم الدولى/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الثاني من إصدار مارس ٢٠٢٤م
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٤/٦٩٤٠م

الحديث النبويّ وأثره في التقعيد النحوي عند ابن مالك (في كتابه شرح التسهيل)

علي عبده عبد الله عكور

(مرحلة الدكتوراة) قسم اللغة العربية وآدابها- كلية العلوم الإنسانية- جامعة الملك خالد - المملكة العربيّة السعوديّة

البريد الإلكتروني : Aliakor@yahoo.com

الملخص

يتناول هذا البحث الحديث النبوي، وأثره في التقعيد النحوي عند ابن مالك في كتابه شرح التسهيل.

وقد استوى في مبحثين تسبقهما مقدمة، وتقفوها خاتمة مذيلة بالفهارس.

أما المقدمة، فقد تضمنت أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، ومنهج البحث، وحدوده وأسئلته، واستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة به، وأهداف البحث.

وضمنت التمهيد التعريف بمصطلحات عنوان البحث يعقبه مبحثا الدراسة النظرية والتطبيقية.

وقد تناول المبحث الأول الحديث عن ابن مالك وكتابه شرح التسهيل، وعن الأندلسيين والاستشهاد بالحديث، وموقف العلماء من الاحتجاج بالحديث.

وتناول المبحث الثاني ثلاثة مطالب في كل من الأسماء، والأفعال، والحروف، وانتهى البحث بالخاتمة مع ذكر بعض النتائج، ثم قائمة المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: الحديث النبويّ ، التقعيد النحوي ، ابن مالك ، كتاب شرح التسهيل.

Prophetic talk and its effect on the grammatical Recursion of Ebn malik in his book explaining facilitation

Ali Abdo Abdullah Akour
(PhD stage) Department of Arabic Language and Literature - College of Humanities - King Khalid University - Kingdom of Saudi Arabia.
Email: Aliakor@yahoo.com

Abstract

This research deals with prophetic talk and its effect on the grammatical recursion of Malik's son in his book explaining the facilitation.

It was levelled in two searches preceded by an introduction, with an index ending.

The introduction included the reasons for the selection of the topic, its relevance, the method of consideration, its limitations and questions, and the review of the topic previous studies related to him, research objectives... The preface included the definition of search title terms followed by Researchers of theoretical and applied study. The first researcher talked about Malik's son and his book Explanation of facilitation, Andalusians and martyrdom, scholars' stance on protest speaking of... The second researcher addressed three claims in each of the names, verbs and letters, the research concluded with some findings, followed by a list of sources and references.

Keywords: Prophetic hadith - grammatical strictness - Ibn Malik - book explaining al-Tashil.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تعد دراسة الشواهد النحوية من أهم ما عُنِي به دارسو اللغة العربية قديمًا وحديثًا، فهي عماد اللغة، وعلى نصوصها بنيت قواعد النحو والصرف، وكان الاهتمام منصبًا على دراسة الشواهد القرآنية، والشواهد الشعرية والشواهد النثرية، وظلت مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي مدار نقاش وجدل بين النحاة، فانقسموا بين مؤيد ومعارض، والسبب في ذلك يعود إلى أن الأوائل كانوا لا يستشهدون بالأحاديث إلا قليلًا، فجاءت الأحاديث المستشهد بها عندهم قليلة جدًّا، مقارنة بشواهد القرآن الكريم والشواهد الشعرية.

وكتاب سيبويه خير دليل على ذلك، فقد بلغت شواهده القرآنية ما يزيد عن (٤٥٠) شاهدًا، أما الشواهد الشعرية فعددها نحو (١١٥٠) شاهدًا، مقارنة بالأحاديث التي لا يصل عددها أصابع اليد، يقاس على ذلك ما جاء في كتب النحاة قبل ابن مالك، إذ تجد الأمر لا يخرج عن ذلك كثيرًا.

لقد فتح ابن مالك باب الاحتجاج بالحديث على مصراعيه، وجعل من الاستشهاد بالحديث قضية تُبحث ويُفتى فيها، وأكثر من الاستشهاد به؛ حتى ضاق به أبو حيان في شرحه للتسهيل، وعلى إثر ذلك انقسم النحاة بين مانع ومجيز ومتوسط في الاستشهاد، وذلك بسبب جواز الرّواية بالمعنى، وأن كثيرًا من الرواة غير عربي، فيخشى وقوع اللحن في رواية الحديث، إذ لو صحت الرواية عن النبي – صلى الله عليه وسلم – لجاز الاحتجاج بها من دون خلاف، وهذا سبب قلة ورود الأحاديث في كتب النحاة السابقين، وجاءت هذه الدراسة لتقف على أثر الحديث الشريف في بناء القاعدة النحوية عند ابن مالك؛ لأنه من أوائل من أثار قضية الاحتجاج بالحديث – إن لم يكن أولهم– فقد كان من المكثرين من الاحتجاج بالحديث.

موضوع البحث: دراسة عدد من شواهد الحديث في كتاب شرح التسهيل لابن مالك.

أهمية موضوع البحث: ترجع أهمية هذا البحث إلى عدة أمور، إجمالها في الآتي:

أولًا: الشاهد من الحديث النبوي الصحيح يشكل محورًا أساسيًّا في علم اللغة بصفة عامة، والنحو والصرف بصفة خاصة؛ لأنه أصح كلام بعد كلام الله تعالى.

ثانيًا: الاستشهاد بالحديث النبوي من أقوى شواهد تأصيل القواعد النحوية والصرفية فالنبي

– صلى الله عليه وسلم – أفصح من نطق بالضاد، نشأ في بني سعد، وعاش في قريش، وعليه فقوله يمثل أصلًا من أصول التقعيد للغة، ومن حديثه نتوصل لمعرفة لغة العرب، وعليه يكون أحد الأركان في تقعيد لغة الضاد وتبويب أحكامها.

ثالثًا: تعد الدراسة ذات ارتباط وثيق بتأصيل تاريخ الدراسات النحوية والصرفية عامة، ومدرسة الأندلس خاصة.

رابعًا: يعد الاحتجاج بالحديث النبوي من أبكر أصول الاحتجاج وإن كانت قليلة؛ لذا فهي تحتاج لتكثيف الجهود نحوها وإبراز العناية بدراستها، لأهميتها في إبراز المعاني والدلالات المختلفة من جهة، والتأصيل للقواعد التي بنيت عليها اللغة العربية من جهة ثانية، وهذا ما نراه من اعتنائهم بالشواهد.

خامسًا: تقديم عرض واضح لأثر الحديث النبوي في تقعيد النحو والصرف، واختلاف آراء النحاة، من خلال تحليل مواطن الاستشهاد، وتحديد مدى انسجامها وتوافقها مع القواعد النحوية والصرفية، فابن مالك عالم يعد مدرسة وحده، وله أثره وجهده المبرز في النحو والصرف خاصة، وعلوم العربية عامة.

أسباب اختيار الموضوع:

اخترت هذا الموضوع لعدة أسباب من أهمها ما يأتي:

● تضمنت رسالتي في مرحلة الماجستير موضوعا يتعلق بالدراسات القرآنية، هو (الإغراء والتحذير في القرآن الكريم، بين المعاني النحوية ودلالة السياق)، وارتأيت أن يكون هذا البحث متطلبًا لمادة قاعة البحث ثم الدكتوراة، وأن يكون مرتبطًا بالمصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي /الحديث النبوي الشريف، فكان هذا الموضوع.

● تخصصي اللغوي في علم النحو والصرف، الذي هو أحد العلوم التي لا يستغني عنها، ففهم كلام الله تعالى، وأحاديث رسوله – صلى الله عليه وسلم – وأصول العقائد، وغيرها من علوم نافعة لا يمكن تحصيلها إلا بمعرفة اللغة العربية على وجه العموم، والنحو على وجه الخصوص.

● إجماع السلف والخلف على أن من شروط المجتهد المعرفة باللغة العربية، وأن رتبة الاجتهاد متوقفة عليه ولا يتم إلا به؛ لذلك ينبغي لطالب العلم الاهتمام باللغة العربية ودقائق النحو والصرف.

● شرح التسهيل مرجع رئيس من مراجع اللغة العربية، وبخاصة المدرسة الأندلسية، وهو زاخر بالشواهد الحديثية، وقد أكثر ابن مالك فيه من الاستشهاد بالحديث النبوي.

● قلة الدراسات التي تناولت الشاهد الحديثي عند أغلب النحاة؛ مما دفعني للبحث في هذا الجانب لإبراز العناية به، فكانت هذه الدراسة.

حدود البحث: انتقيت بعضًا من مسائل كتاب شرح التسهيل لدراستها.

أهداف البحث: يهدف الباحث من خلال هذا البحث إلى إبراز تقعيد أصول المسائل النحوية من خلال استشهاد ابن مالك بأحاديث المصطفى –صلى الله عليه وسلم–.

الدراسات السابقة: وجدت ست دراسات سابقة لدراستي، وهي:

١– ابن مالك الأندلسي ومنهجه النحوي في الاحتجاج بالحديث النبوي في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لعيسي تومي.بحث

منشور في مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ،(تصدر عن كلية الآداب واللغات بجامعة الشاذلي بن جديد الطارف)، ٢٠١٩ .

٢- شواهد ابن مالك من الحديث النبوي في كتاب شرح التسهيل تخريجاً و دراسة ، للباحث محمد كمال درويش الرمحي ، رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية ، كلية الراسات العليا ٢٠٠٧ .

٣- الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو العربي ابن مالك نموذجا في كتابه التسهيل .

٤-كتاب موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي، لخديجة الحديثي.

٥- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية. لـ محمد ضاري حمادي.

٦- مصادر البحث اللغوي في الأصوات والصرف والنحو والمعجم وفقه اللغة، لمحمد حسن عبد العزيز.

وكل هذه الدراسات بحثت الموضوع من الناحية النظرية، وبهداهم اقتديت، ومنَّ الله عليَّ بإضافة مبحث تطبيقي، لم تتعرض له أية دراسة من تلك الدراسات.

تساؤلات البحث:

- ما مدى صحة استشهاد ابن مالك وتقعيده للمسائل في كتابه شرح التسهيل من خلال الحديث النبوي؟
- ما مدى دقة ابن مالك وإصابته في الاستشهاد بالحديث النبوي؟
- ما مدى أهمية هذه الدراسة في الرد على من رفض أو أنكر الاستشهاد بالحديث النبوي، بحجة أن الذي نقله أعاجم وليسوا عربًا؟

منهج البحث: اتبعت المنهج الوصفي التحليلي للشواهد الحديثية؛ إذ البحث يقوم على الإحصاء والوصف والتحليل، بإحصاء الشاهد من كتاب شرح التسهيل، وتخريجه، ثم تصنيف الشواهد، وتوزيعها، ومطالب كل مبحث، ثم تخريج الشاهد

وبيان معناه، وبيان موضع الاستشهاد به، مع ذكر آراء العلماء في قضية الشاهد، وما دار فيها من خلاف، والموازنة والترجيح بينها.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

وجدت نفسي أمام عالم موسوعي، أبدع في فنون شتى، شهدوا له بالبراعة واتقان الصنعة، يحتاج تتبعه وقتًا وجهدًا كبيرين، وتبين لي بوضوح مدى عبقرية ابن مالك في معالجة القضايا النَّحوية؛ حيث اعتمد على النقل الصحيح في إثبات وجه الصواب، لكثير من الأحكام التي اختلف فيها النُّحاة، وأعطى الحديث الشريف ما يليق به من الاحتجاج، وانتصر للسَّماع في وجه بعض الأحكام النَّحوية القياسية التي خالفت المسموعات، وهو منهج سديد.

وبعض الدارسين المتحمسين للاستشهاد بالحديث ينظرون إلى ورود الأحاديث في كتب ابن مالك، ثم يحكمون بأن الأحاديث كلها مما احتج بها، فرأيت أن هذه نظرة بعيدة كل البعد عن الدراسة العميقة لمثل هذه المسألة، فحاولت أن أدرس وأطلع محاولًا التمييز بين الحديث الذي كان يحتج به ابن مالك، وله أثر في بناء القاعدة النحوية، وبين الحديث الذي يستشهد به لمجرد التمثيل، أو الأحاديث التي ردها أوْ رَدَّ الاحتجاج بها، وهي دراسة تحتاج إلى وقت وعناء، لا يكفيها فصل دراسي، وإنما تحتاج رسالة دكتوراه أو ماجستير؛ لذلك اكتفيت بالاختيار من تلك الشواهد الحديثية ما يكفي لموضوع دراستنا.

وتكمن أهمية قضية الاحتجاج بالحديث الشريف في بناء قاعدة جديدة أو تطويع القاعدة النحوية، أو مجيئه لرفع إشكال ظهر في الحديث، وهذا ما سنحاول كشفه في هذه الدراسة، وأسأل الله السداد في القول والعمل.

وجاءت خطة البحث على النحو الآتي:

المقـــــــدمة: وتتناول التعريف بمصطلحات عنوان البحث يعقبها تمهيد، ثم مباحث الدراسة الآتية:

المبحث الأول: الدراسة النظرية:

ويتناول المطالب الآتية:

المطلب الأول: ابن مالك وكتابه شرح التسهيل.

المطلب الثاني: الأندلسيون والاستشهاد بالحديث.

المطلب الثالث: موقف العلماء من الاحتجاج بالحديث الشريف وضـــوابطهم في التقعيد النحوي.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية:

ويتناول المطالب الآتية:

المطلب الأول: الأسماء.

المطلب الثاني: الأفعال.

المطلب الثالث: الحروف.

الخاتمة.

المصادر والمراجع.

تمهيد: مصطلحات البحث

أولًا: الحديث لغة واصطلاحًا: لغة، ضدُّ القديم، ثم إنه استعمل في قليل الخبر وكثيره، وهو "الخبر، يأتي على القليل والكثير، والجمع أحاديث، وهو شاذ على غير قياس. والحديث ما يُحدّث به المحدّث تحديثًا. ومصدر حدَّث إنّما هو التحديث، فأمّا الحديث فليس بمصدر"(١).

واصطلاحًا: عرفه ابن حجر العسقلاني: "المراد بالحديث في عرف الشرع ما أضيف إلى النبي- صلى الله عليه وسلم - "(٢) أو هو: " قول النَّبِي – صلى الله عليه وسلم – وفعله وتقْريره، ومعنى التَّقْرير أنه فعل أحد أو قال شيئًا في حضرته – صلى الله عليه وسلم – ولم ينكره ولم ينهه عن ذلك بل سكت وقرر، ويطلق كذلك على الحديث على قول الصحابيّ وفعله وتقريره وعلى قول التَّابِعِيّ وفعله وتقريره"(٣)، وبهذا تظهر أمور منها أن الحديث:

١-قد يكون اللفظ والمعنى له – صلى الله عليه وسلم -.

٢-وقد يكون المعنى للنبي – صلى الله عليه وسلم – واللفظ للصحابي، بمعنى أن يسمع النبي صلى الله عليه وسلم ويؤدي ما سمع لكن بألفاظه.

٣-وقد يكون المعنى واللفظ للصحابي، عندما يصف فعل النبي – صلى الله عليه وسلم – أو يذكر حادثة جرت في زمانه فهذا الكلام للصحابي لاشك فيه، وقد يكون اللفظ للتابعي كالحسن البصري مثلا، وهذا ليس محل دراسته في هذا البحث.

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة -١٤١٤ هـ (ح د ث)، ١٣٣/٢ .

(٢) مقدمة هدي الساري في فتح الساري بشرح صحيح البخاري، تحقيق ومراجعة إبراهيم عطوة، مكتبة الغزالي، مؤسسة الفرقان،ص٥.

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، شمس الدين السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، ١/ ٢٢، مقدمة في أصول الحديث، الدهلوي، ، تحقيق: سلمان الندوي، ط١، دار البشائر الإسلامية -بيروت -لبنان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص: ٣٣.

ثانياً: القاعدة لغة واصطلاحا:

تُعرّف القاعدة لغة: أصل القاعدة ومادتها اللغوية (ق، ع، د)، يقال: قعد الرجل يقعد قعودا، قال ابن فارس: "القاف والعين والدال أصل مطرد منقاس لا يخلف، وهو يضاهي الجلوس وإن كان يتكلم في مواضع لا يتكلم فيها بالجلوس"(١). وتعددت مفهومات القاعدة اصطلاحًا تبعًا لتعدد مجالات الدراسة، فحدَّها سعد الدين التفتازاني بأنها: "حكم كلي على جزيئاته ليتعرف أحكامها منه"(٢). بينما عرفها الفيومي بأنها: " الأمر الكلي المنطبق على جميع جزيئاته"(٣). وعرفها الجرجاني بـ" أنها حكم قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها" (٤).

(١) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ١٠٨/٥مادة (ق ع د).

(٢) القواعد الأصولية وطرق استنباط الأحكام منها، محمد الشريف مصطفى، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، يناير ٢٠١١م، ص: ٢٧٨.

(٣) نفسه.

(٤) نفسه.

المبحث الأول: الدراسة النظرية

المطلب الأول: ابن مالك وكتابه شرح التسهيل

هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، الإمام العلامة الأوحد جمال الدين الطائي الجياني الشافعي النحوي نزيل دمشق، ولد سنة ستمائة (٦٠٠هـ)، وسمع بدمشق، وتصدر بحلب لإقراء العربية، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب وبلغ فيه الغاية وأربى على المتقدمين، وكان إماما في القراءات وعللها، أما اللغة فكان إليه المنتهى فيها، ففي النحو والتصريف كان بحرا لا يشق لجه، وكان مطلعا على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو، وكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يجد فيه الشاهد ذهب إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب [١].

أقام بدمشق مدة يصنف ويشتغل بالجامع وبالتربة العادلية، وكان نظم الشعر عليه سهلا، وصنف كتاب تسهيل الفوائد، وسبك المنظوم وفك المختوم، والكافية الشافية،(وهي أجوزة جاءت في ثلاثة وتسعون وسبعمائة وألفي بيت) وشرحها، والخلاصة وهي مختصر الشافية، وإكمال الإعلام بمثلث الكلام، وفعل وأفعل، والمقدمة الأسدية، وعدة اللافظ وعمدة الحافظ، والنظم الأوجز فيما يهمز، والاعتضاد في الظاء والضاد، وإعراب مشكل البخاري، وكانت وفاته سنة اثنتين وسبعين وستمائة.

وكان حريصًا على العلم وحفظه، كثير المطالعة، لا يكتب شيئًا من محفوظه حتى يراجعه في محله، وضرب به المثل في دقائق النحو، وغوامض الصرف، وغريب اللغات، وأشعار العرب، مع الحفظ والذكاء، والورع والديانة، والتحري لما ينقله، والتحرير فيه[٢].

---

(١) بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان،١/ ١٣٤.

(٢) فوات الوفيات، محمد بن شاكر ، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر –بيروت،الأولى ٣/ ٤٠٧، نفح الطيب، شهاب الدين المقري، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر–بيروت – لبنان، الطبعة:١٩٠٠، ٢/ ٢٢٨ –٢٢٩.

أما شرح التسهيل فكتاب عني فيه بمسائل اللغة نحوها وصرفها، وقد استهله بقوله: "فإن بعض الفضلاء سألني أن أشفع كتابي المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد بكتب تشتمل على ما خفي من مسائله، وتقرير ما اقتضى من دلائله، وعلى وجه يظفر معه بأتم البيان، ويستغنى فيه بالخبر عن العيان، فأحمدت ما أشار إليه، وعمدت إلى تحصيل ما نبه عليه؛ لأن الملتمس بعون الله هين، وإسعاف ذوي الأهلية متعين، والله المرجو لانقياد الحقائق، وإبعاد العوائق، لا اقتدار إلا بتقديره، ولا استبصار إلا بتبصيره، والله يحق الحق، وهو يهدي السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل"(١).

قد وصل فيه إلى باب مصادر الفعل الثلاثي وكمل عليه ولده، وذكر الصلاح الصفدي أنه كمله. وكان كاملا عند شهاب الدين أبي بكر بن يعقوب الشافعي تلميذه، فلما مات المصنف ظن أنهم يجلسونه مكانه، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم لذلك، فأخذ الشرح معه، وتوجه لليمن غضبا على أهل دمشق، وبقي الشرح مخروما بين أظهر الناس في هذه البلاد (٢)، وشرح التّسهيل لابن مالك، هو أجلّ كتبه، أبدع فيه، فتنافس الناس فيه (٣).

وقد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكليّة في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. والمصنِّف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز.(٤)

---

(١) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك ، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ -١٩٩٠م، ١/ ٣.

(٢) السابق الصفحة نفسها.

(٣) الإحاطة في أخبار غرناطة، أبو عبد الله، الغرناطي الأندلسي، ابن الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ ٣/ ١٠٩.

(٤) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، جلال الدين، دار المعرفة الجامعية، (د، ط) ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٦م، ص٩٤

المطلب الثاني: الأندلسيون والاستشهاد بالحديث:

شاء الله أن ينتقل مقر الخلافة إلى بلاد الأندلس، فتنشأت على ربوعها علوم كثيرة، منها علوم اللغة والتقعيد لها، وكانت هنالك محاولات متعددة لحركة تقعيد وتغيّر كل المناهج التي لا تقدر كتاب الله ولا سُنّة رسوله صلى الله عليه وسلم حق قدرهما، فتدعو إلى ضرورة إعادة تقعيد القواعد في ضوء توجيهات وأساليب القرآن الكريم بقراءاتها المتواترة أو الآحاد، وفي ضوء أساليب الحديث النبوي الشريف، إضافة إلى كلام العرب، ويمكن تلمس هذا التوجُّه في منهجية رواد مدرسة الأندلس عند النحويِّ الأندلسي الشهير ابن مضاء الذي قاد حركة تقعيد جديدة ثائرة ضدَّ حركات التقعيد البصريَّة والكوفيَّة بأسرها، ويبرز هذا التوجه التجديدي في تجاوز سائر الأخلال المنهجية في التقعيد عند ابن مالك، الذي تجاهَلَ تجاوز نحاة البصرة والكوفة الحديث النبوي مصدرا للتقعيد، فاتخذ منهجية ترى في الحديث النبوي مصدرا خصبا للتقعيد، بيد أنه لم يشأ أن ينصَّ على ذلك تنصيصا، الأمر الذي جعل أبا حيَّان الأندلسي يتهمه بالابتداع ومخالفة النزعة السائدة لدى عباقرة النحو وأساطينه، فقال متذمِّرا -كما سبق ذكره-:" قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكليَّة في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره... والمصنِّف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز" [1].

ولا غرو أن لا يجد مثل هذا التوجه التجديدي طريقه مفروشا بالورود في دولة الموحِّدين، وذلك لأن نزعة التجديد والاجتهاد في سائر المعارف الإسلامية عمَّت جميع الأرجاء، بل تسربت هذه النزعة إلى الدول الإسلامية الأخرى المصدر الثاني للتقعيد النحوي: الحديث النبوي الصحيح بشقيه: المروي بلفظه ومعناه، والمروي بالمعنى دون اللفظ.

(١) الاقتراح ص: ٩٤.

المطلب الثالث:

موقف العلماء من الاحتجاج بالحديث الشريف وضوابطهم في التقعيد النحوي

الحديث النبوي الأصل الثاني بعد القرآن الكريم والقراءات في تقعيد القواعد النحوية والصرفية، هذا ما ينبغي أن يسلكه الباحثون، لا سيما وأن كتب الحديث تضم مئاتٍ بل آلاف من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي مقدمتها صحيح البخاري ومسلم، وقد انقسم موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، إلى ثلاثة مواقف:

أولها: المانعون كابن الضائع، وأبي حيان، والسيوطي، يقول السيوطي:" من نظر في الحديث أدنى نظر عَلِم عِلْم اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى"(١)،ونقل ناظر الجيش عن أبي حيان:"وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة؛ لئلا يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما، فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث"(٢). يقصد بذلك أن رواية بعض الأحاديث بالمعنى والرواة الأعاجم؛ كانت سببا رئيسا عند المانعين؛ فاشتملت على لفظ غير لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وإعراب غير إعرابه، وتصريف في اللفظ غير تصريفه، الأمر الذي جعل النحاة يتحرجون من البت في هذه القضية(٣)، وفي رأي الباحث أنه إذا تم التأكد من الحديث بأنه من

---

(١) الاقتراح ص ٨٥.

(٢) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، ط١، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر ١٤٢٨هـ) ٩/ ٤٤١٠، الاقتراح في أصول النحو، ص ٨٥، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، عبد القادر بن عمر، د. ط، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٨م ١/٣٥.

(٣) للمزيد حول هذه القضية، ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف،(دار الرشيد ١٩٨١م) ص ١٥-١٦وما بعدها.

لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فلن يرده عاقل، فهو أفصح من نطق بالضاد وكلامه أفصح الكلام[١]

وثانيها: المجيزون، كابن مالك محل الدراسة، وابن سعيد التونسي، قال ابن بابشاذ: "النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى، وكلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكلام فصحاء العرب"[٢].

وثالثها: المتحفظون: كأبي اسحاق الشاطبي، الذي قسم الحديث قسمين:

قسم عني بنقل معناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل العربية، وآخر عرفت العناية بنقل لفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ، ومثل كتابه لهمذان، وغيرهما، فهذا ونحوه يصح الاحتجاج به في العربية[٣].

ومن المعاصرين الشيخ محمد الخضر حسين [٤]، والأستاذ طه الراوي، والشيخ أحمد كحيل، ومحمد رفعت، وسعيد الأفغاني، ومحمد عيد وغيرهم، وعرض واختلاف النحاة في جواز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فريق غلب على ظنه أنها لفظه عليه السلام، فأجاز الاحتجاج بها، وفريق غلب على ظنه أنها مرويةٌ بالمعنى لا باللفظ؛ فمنع الاحتجاج، وفريق توسط بينهما[٥].

---

(١) ذكر ابن الطيب المغربي في شرحه على اقتراح السيوطي:" إن القول أن الأحاديث بأسرها ليس موثوقا بأنها من كلام النبي – صلى الله عليه وسلم – قول باطل، لأن المتواتر، وإن كان قليلاً، مجزوم أنه من كلام النبي، وكذلك ما اشتمل عليه صحيحا البخاري ومسلم، إلا قليلاً، مجزوم بأنه من كلامه، وما صح أنه من كلامه لا شك في كونه في إثبات القواعد كالقرآن". ينظر: فيض نشر الانشراح، تحقيق محمود فجال، ط٢، دبي: دار البحوث الإسلامية،١٤٢٣ه، ١/٤٥٥.

(٢) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧م ١/ ٨٨.

(٣) ينظر: شرح الدماميني على المغني اللبيب، ، وخزانة الأدب ١/ ١٢، ١٣.

(٤) الاستشهاد بالحديث" لمحمد الخضر حسين مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣ / ٢٠٨ سنة ١٩٣.

(٥) ينظر: مصادر البحث اللغوي في الأصوات والصرف والنحو والمعجم وفقه اللغة، د. محمد حسن عبد العزيز، مكتبة الآداب، القاهرة.

وتعددت صور الكتابة عن الحديث النبوي الشريف في كتب أهل اللغة، والمعاجم، وكتب غريب الحديث وإعرابه، وكتب النحو عند السابقين، يحتاج لدراسات متعددة، بداية بسيبويه ولماذا لم يستشهد بالحديث إلا ما ندر، ولماذا لم يصرح بأنه حديث؟ وكذلك الفراء، وجار الله الزمخشري، ومن تبعهم: كالرضي، وابن أم قاسم، وابن هشام ونحوهم ممن جاء بعدهم، ونهاية بالمحدثين، وفي طليعتهم أ.د. محمود فجال رحمه الله، في كتابيه: السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، والحديث النبوي في النحو العربي، وأتجاوز كل ذلك إدراكا للوقت.

يعد شيوع اللحن الدافع الأول لتقعيد اللغة وجمعها، والمحافظة عليها من التغيير الذي أحدثه كثرة الاختلاط بالأعاجم بعد الفتوحات الإسلامية، وما ينطوي على هذا اللحن من فساد اللغة، ثم ضياع مضمون الفهم السليم للقرآن الكريم الذي نزل بلسان عربي مبين،وكذا سنة النبي العربي المصطفى فإذا أراد نحوي أن يثبت قاعدة نحوية أو صرفية، فإنه يبحث في النصوص الصحيحة الفصيحة من القرآن الكريم وقراءاته،والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب من شعر ونثر(١).

والشواهد هي المصدر الأول للنحو واللغة، وعليها المُعَوّلُ في إثبات الأحكام، وقصدُنا بالشواهد: القران الكريم والقراءات، والحديثُ النبوي الشريف، وكلام العرب من شعرٍ ونثر.

فمسألة التقعيد النحوي وفق النص تتوقف على ما يتمتع به ذلك النص من فصاحةٍ عاليةٍ، وقوةٍ بليغةٍ، فمقتضى ذلك أن يتمَّ تصنيف النصوص التي تعد مصادر للغة حسب قوتها ودرجة فصاحتها، فلغة القرآن تعد اللغة العربية النموذجية الفصحى لم تُستقرأ استقراءً تامًا، وقدَّمت عليها لغة قبائل العربية، وأما لغة الحديث النبوي فقد أُبْعِدَ من دائرة الاحتجاج والاستشهاد لأعذار غير علميَّة ولا منهجيَّةٍ، على الرغم من كون المصطفى ــ عليه الصلاة والسلام ــ أفصح من نطق بالضاد،وعلى الرغم من غلبة الفصاحة وقوة البيان على جلِّ الصحبالكرام .

(١) الاقتراح في علم أصول النحو، ص ١٠١.

وبما أنه صلى الله عليه وسلم أفصح من نطق بالضاد، فلا يمكن قياس فصاحته على فصاحة أحدٍ من العرب، سواء كانوا بدوا أو غيرهم، وهو الإنسان العربي الوحيد الذي لا يسجَّل عليه لحنٌ قطٌ، ولم يمازج لغته ضعفٌ أو وهنٌ أبدا، فقد أوتي جوامع الكلم، ورزق بيانا كان له عونا في الإقناع والتبليغ والتأثير، كما زاده الوحي الإلهي المتمثل في القرآن الكريم قبل كل ذلك فصاحةً وبيانا كان يبهر بهما السامع، ويؤثر بهما في المخاطب. ومن مجموع ما تحدَّث به المصطفى صلى الله عليه وسلم يتكون ما يطلق عليه بالحديث النبوي الشريف.

وإذا كان إثبات صحة قاعدة أو سلامة تركيب يتوقف على صحة المصدر الذي تقوم عليه تلك القاعدة، وإذا كانت المدارس أو المذاهب النحوية –إن صحت التسمية– تعتمد في تقعيدها القواعد على لغة عرب البادية لما في لغتهم من فصاحة وبيان، وتعتمد أصولا للقياس والتقعيد النحويِّ لما تتوافر فيها من فصاحة، وسلامة من اللحن والتحريف، فإن كان كذلك فإنَّ مقتضى ذلك أن تكون لغة المصطفى صلى الله عليه وسلم أصح مصدرٍ بعد القرآن الكريم وأولاه اعتدادا في التقعيد النحوي؛ إذ إن الفصاحة التي تتوافر فيها لا تتوافر في لغة أيِّ عربي آخر.

وإعادة تصنيف مصادر التقعيد النحوي تقتضي أن يكون الحديث النبوي الشريف الصحيح سندا ومتنا المصدر الثاني بعد لغة القرآن الكريم للتقعيد. وإن ادَّعى مدَّعٍ كون لغة الحديث النبوي غير لغة النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك نتيجة تجويز رواية الحديث بالمعنى عند بعض أهل العلم بالحديث فإنَّ هذا الادعاء لا يعدو في نظرنا أن يكون ترجيحا للوهم على الحقيقة، وبيان ذلك هو أن دعوى تجويز الرواية بالنقل لا تقوم على حجة مقنعةٍ، وإن ردَّدها عدد كبير من العلماء قديما وحديثا؛ لافتقار الدعوى إلى الأسس العلمية المنضبطة، نعني أنَّ الأصل في الرواية هي الرواية باللفظ، وأما الرواية بالمعنى فليست بأصلٍ، ولذلك لم يُجزْها بعض أهل العلم بالحديث، أضف إلى ذلك أنَّ الغالب في جل الأحاديث كونها مروية باللفظ لا بالمعنى، وإنما كان يكفيهم استقراء الأسلوب القرآني المرن، والأسلوب النبوي الواسع ليخرجوا؛ من كنوزهما القواعد النحوية يسيرة الإدراك والاستيعاب.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية:

المطلب الأول: الأسماء.

المسألة الأولى: إعراب المثنى

قال ابن مالك – رحمه الله– في باب إعراب المثنى والمجموع على حده: "أن التخالف في اللفظ لا بد معه من تخالف المعنى ولم يمنع من التثنية، فأن لا يمنع منها التخالف في المعنى مع عدم التخالف في اللفظ أحق وأولى.، وممن صرح بجواز ذلك ابن الأنباري واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم :"الأيدي ثلاث، فيد الله تعالى العليا، ويد المعطي، ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة"(١)، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ ﴾ (٢)،ومما يؤيد ذلك قول أبي علي القالي: من كلام العرب: خِفَّة الظهر أحد اليسارين، والعُزْبة أحد السِّباعَيْن، واللبن أحد اللحمين، والحِمْيةُ إحدى الموتتين"(٣)

شرح المسألة: هذا الحديث النبوي الشريف أورده ابن مالك مستشهدا به، تقعيدا لمسألة في باب المثني تتعلق بشرط من شروط المثنى، وهي الموافقة في اللفظ والمعنى، وابن مالك مسبوق في ذلك بابن الأنباري، وممن وافقه على هذا الاستدلال والاستشهاد بهاء الدين بن عقيل، فقال: "(وفي المعنى على رأي)–نبه بهذا على خلاف في المتفقي اللفظ المختلفي المعنى– كعين ناظرة وعين نابعة، فأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه، قال المصنف: والأصح الجواز، ومنه قوله تعالى: "وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق" وقولهم: القلم أحد اللسانين، والخال أحد الأبوين"(٤).

---

(١) سنن أبي داود، أبو داود السِّجِسْتاني، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩م ٢/ ٢٩٨، رقم: ١٦٤٩، بلفظ الأيدي ثلاثة، وأخرجه أحمد في المسند ٣/ ٤٧٣، ٤/ ١٣٧، وابن خزيمة في صحيحه، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م ٤/ ٩٧، رقم: ٢٤٤٠.

(٢) سورة البقرة من الآية: ١٣٣.

(٣) شرح التسهيل، لابن مالك، جمال الدين، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ –١٩٩٠م) ١/ ٦٠.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد، المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق –دار المدني، جدة)، الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ) ١/ ٣٩.

وقال الأزهري: اتفاق المعنى، فلا يثنى المشترك، ولا حقيقة والمجاز، وأما قولهم: "القلم أحد اللسانين" فشاذ [١].

قال أبو حيان: وفي المعنى على رأي على خلاف في المختلفي المعنى كعينٍ ناظرةٍ وعينٍ نابعةٍ، فأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه، والأصح الجواز؛ لأن أصل التثنية والجمع العطف، وهو في القبيلين جائز باتفاق، والعدول عنه اختصار، وقد أوثر استعماله في أحدهما، فليجز في الآخر قياسًا، وإن خيف لبس أزيل بعد العدول بما أزيل قبله؛ إذ لا فرق بين قولنا: رأيت ضاربًا ضربًا وضاربًا ضريبةً، وبين قولنا: ضاربين ضربًا وضريبة، وممن صرح بإجازة ذلك ابن الأنباري، واحتج بقوله عليه السلام: "الأيدي ثلاث: فيد الله العليا، ويد المعطي، ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة". ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ " [٢]

ومما يؤيد ذلك قولهم: القلم أحد اللسانين، والخال أحد الأبوين، وحفظ الطهر أحد اليسارين"[٣].

وذكر السيوطي أن في المسألة ثلاثة آراء فقال: وهل يشترط اتفاق المعنى فيه أقوال:

أحدهما: نعم، وعليه أكثر المتأخرين فمنعوا تثنية المشترك والمجاز وجمعها، ولحنوا المعري في قوله

جاد بالعين حين أعمى هواه ... عينه فانثنى بلا عينين [٤]

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م ١/ ٦٥.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٣٣.

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى ١/ ٢٣٠.

(٤) من الخفيف التام لأبي العلاء المعري في همع الهوامع ١/١٥٨ .

والثاني: لا، وصححه ابن مالك تبعا لأبي بكر بن الأنباري قياسا على العطف ولوروده في قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ وقوله: (الأيدي ثلاثة فيد الله العليا ويد المعطي ويد السائل السفلي)، وقول العرب: القلم أحد اللسانين وخفة الظهر أحد اليسارين والغربة أحد السباعين واللبن أحد اللحمين والحمية أحد الموتين ونحو ذلك.

والثالث: الجواز، قال الصبان:"فلا يثنى اللفظ مرادًا به حقيقته ومجازه أو مرادًا به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور" [(١)].،وعليه ابن عصفور إن اتفقا في المعنى الموجب للتسمية، نحو الأحمران للذهب والزعفران وإلا ثنيته وجمعته بتثنية غيره وجمعه، فلا يثنى بعض للاستغناء عنه بتثنية جزء، ولا سواء للاستغناء عنه بسيان تثنية سي، ولا ضبعان اسم المذكر للاستغناء عنه بتثنية ضبع اسم المؤنث، على أنه حكي سواءان وضبعانان، ولا تثنى ولا تجمع أسماء العدد، خلافا للأخفش غير مائة وألف للاستغناء عنها، إذ يغني عن تثنية ثلاثة ستة وعن تثنية خمس عشرة وعن تثنية عشرة وعشرين وعن جمعها تسعة وخمسة عشر وثلاثين ولما لم يكن لفظ يغني عن تثنية مائة وألف وجمعهما ثنيا وجمعا". [(٢)]

وممن قال بجوازه الحريري؛ حيث قال في المقامة العاشرة:

جَادَ بالعَيْنِ حين أَعْمَى هَوَاهُ ... عَيْنَهُ فانثنى بلا عَيْنَين [(٣)]

،وجوزه من المعاصرين عبد الغني الدقر [(٤)]، واعتبر عباس حسن المختلف المعنى من الملحق بالمثنى بقوله: "أو مختلفان في المعنى دون الحروف

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك،، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م ١/ ١١٥، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ١٥٩.

(٢) همع الهوامع ١/ ١٥٩.

(٣) ينظر: مقامات الحريري، ص: ٨٢، شرح يوسف بقاعي -دار الكتاب اللبناني -بيروت ط الثانية، البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية، ص: ١٢٤٠.

(٤) معجم القواعد العربية، مكتبة دار القلم، ص: ٣٣٥.

وحركاتها، كالعينين، تريد بإحداهما العين الباصرة، وبالأخرى البئر، فلا يسمى شيء من هذا كله مثنى حقيقة، وإنما هو ملحق بالمثنى"[١].

وبناء على ما سبق عرضه من أقوال النحاة، وشواهدهم يمكن القول: إن ابن مالك باستشهاده للحديث فيما سبق تأصيلا للقاعدة كان موفقا، فالحديث صحيح قد روي في أكثر من كتاب من كتب السنة المعتمدة، وبلفظ واحد غير مختلف، وعليه جاءت القاعدة التي اعتمدها النحاة قبل ابن مالك وإن لم يحتجوا بهذا الشاهد السماعي النبوي، وتابعه من جاء بعده كأبي حيان، والسيوطي ، ذلك أننا إذا تأملنا الحديث والشواهد المذكورة وجدناها جميعا تخرج من معين واحد هو أن من شروط المثنى أن يدل على مفردين معربين، غير مركبين تركيبا مزجيًّا ولا إسناديًّا، وأن كل مفرد منهما يُطابق صاحبه في اللفظ والمعنى.

المسألة الثانية: المضمر

قال ابن مالك –رحمه الله– في باب المضمر: إعطاء جمع الغائب غير العاقل ما للغائبة، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ﴾ [٢] وإعطاؤه ما للغائبات، كقوله تعالى:﴿ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [٣] ، إلا أن الأكثر في الاستعمال أن يعطى الكثرة ما للغائبة، والقلة ما للغائبات، كقولهم: الجذوع انكسرت، والأجذاع انكسرن، قال تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾[٤] فمنها عائد على اثنا عشر وفيهن على أربعة، وهذا إنما هو في غير العاقلات، وأما العاقلات "ففعَلن" وشبْهه أولى من (فعلت) وشبهه، كقوله تعالى: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [٥]، وكقوله صلى

(١) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة ١/ ١١٨.

(٢) سورة الانفطار الآية: ٢.

(٣) سورة الأحزاب، الآية:٧٢.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٣٦.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

الله عليه وسلم "استوصوا بالنساء خيرًا، فإنهُن عوان بينكم"[١]، ولو قيل في الكلام موضع (فعلن في أنفسهن) فعلت في أنفسها، وموضع (فإنهن عوان) فإنها عوان لجاز، كقوله تعالى: ﴿ولهُمْ فِيها أزواجٌ مُطهرة﴾ فهذا على طهُرتْ، ولو كان على طهرن لقيل مطهرات. ومن استعمال (فَعلتْ) في ضمير العاقلات قول الشاعر:

وإذا العَذارَى بالدُّخانِ تَلفَّعت واستعجلت نَصْب القدور فملَّت

دَرَّتَ بأرزاق العُفاة مَغالِقٌ بيدَيَّ من قَمَعِ العِشار الجِلَّة [٢]

شرح المسألة: أورد ابن مالك هذا الحديث النبوي الشريف مستشهدا به، في التقعيد لمسألة في باب نيابة الضمائر بعضها عن بعض، وأوضح السيوطي قول ابن مالك فقال: وَالْأَحْسَن فِي جمع الْمُؤَنَّث الْعَاقِل النُّون مُطلقًا سَوَاء كَانَ جمع كَثْرَة أَو قلَّة تكسيرا أَو تَصْحِيحا، فالهندات خرجن وضربتهن، أولى من خرجت وضربتها،: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [٣]،﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [٤]،﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ ﴾[٥]،ومن الْوَجْه الآخر قَوْله تَعَالَى ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ﴾[٦]، فهو على طهرت، ولو كان على طهرن لقيل مطهرات[٧].،وذكر الزمخشري [٨]،

(١) صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، رقم "١٢١٨"، سنن الترمذي ، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، لطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م ٢١٨/١.

(٢) البيتان من الكامل، لسلْمَى أو سُلْمِيّ بن ربيعة فى: النوادر، ص ٣٧٥، شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٥٥٠، شرح المفصل ٥/ ١٠٥، خزانة الأدب ٨/ ٣٦ –٤٤، وبلا نسبة فى: التخمير ٢/ ٣٩٥، الإقليد ٣/ ١١٤٢، الهمع ١/ ٢٠٠، والشاهد فيه قوله: (تلفعت، واستعجلت، وملَّت) حيث أعاد الضمير مفردا مؤنثا على جماعة الإناث وهي العذارى.

(٣) سورة البقر، الآية: ٢٢٨.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٥) سورة الطلاق، الآية: ١.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٥.

(٧) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق: رجب عثمان ، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ،الأولى٩٨، ٢/ ٩١٥ –٩١٦.

(٨) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي –بيروت، الطبعة: الثالثة –١٤٠٧هـ ١/ ١٠٩.

والرازي [1]: أنهما لغتان فصيحتان، يقال: النساء فعلن، وهنّ فاعلات وفواعل، والنساء فعلت، وهي فاعلة، ومنه بيت الحماسة:

وإذَا العَذَارَى بِالدُّخَانِ تَقَنَّعَتْ واسْتَعْجَلَتْ نَصْبَ القُدُورِ فملَّتِ

وعزا ذلك البيضاوي في قوله: "فالجمع على اللفظ، والإفراد على تأويل الجماعة"[2]. وتعليقا على هذا الكلام جاء في حاشية الشهاب على البيضاوي قوله: "يعني أن صفة جمع المؤنث السالم والضمير العائد إليه مع الفعل يجوز أن يكون مفردا مؤنثا، ومجموعا مؤنثا؛ فتقول: النساء فعلت والنساء فعلن، ونساء قانتات، ونساء قانتة"[3].

وقد اعترض أبو حيان على ما ذكره ابن مالك بأن ضمير الغائب للعاقلين إن عاد على جمع سلامة فبالواو نحو: الزيدون قاموا، ويقومون، ولا يجوز (قام ولا قامت)، وما استدل به ابن مالك على (الزيدون قام) لا دليل عليه، أو على جمع تكسير جاز بالواو، وكالواحدة نحو: الرجال خرجوا، وخرجت الرجال، وأعضادها، أو على اسم جمع جاز بالواو كضمير المفرد، نحو: الرهط خرجوا، والركب سار، وضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كـ (هو) بعد غيره، نحو: هذا أنبل الرجلين وأفضلهما، وهذه أحسن النسوة وأجملهن، وادعى ابن مالك أنه يأتي مفردًا مذكرًا مستدلا بما لا دليل فيه، فأجاز: زيد أنبل الرجلين وأفضله، وهند أحسن النساء وأجمله، وإن عاد على جمع غير عاقل فالتاء والنون نحو: قوله تعالى: وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ [4]، والتاء بجمع الكثرة أولى من النون، فالجذوع انكسرت أكثر من الجذوع انكسرن، وقد جاء ضميرا للمفرد في قوله تعالى:

(١) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، الرازي، دار إحياء التراث العربي،بيروت،الثالثة – ١٤٢٠هـ ٢/ ٣٦٠.

(٢) تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، تحقيق: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي ،الأولى ١٤١٨هـ ١/ ٦١.

(٣) نفسه.

(٤) سورة التكوير، الآية: ٢.

﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ [١]، والضمير غير المرفوع مثل الضمير المرفوع نحو: الجذوع كسرتها، وكسرتهن، وإن عاد على أقل جمع المؤنث غير العاقل، أو على العاقلات كان جمع صحة، أو جمع تكسير، فالنون أولى نحو: الأجذاع انكسرن والأجذاع كسرتهن أولى من الأجذاع انكسرت والأجذاع كسرتها، والهندات والزينبات خرجن أولى من خرجت، قال تعالى: ا تُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ [٢]، وقالوا: النساء وأعجازها، ويجوز التخالف نحو: النساء خرجن، وضربت زيدًا، وقال ابن مالك: وقد يقع (فعلن) موقع (فعلوا) طلبًا للتشاكل، وأورد الحديث وفيه "ورب الشياطين ومن أضللن"، أي: أضلوا أو أضلت، فلا تتعين فيه الواو كما قال[٣]، ووافقه صاحب اللباب[٤].

<u>وبعد ما سبق عرضه من أقوال النحويين، وشواهدهم يمكن الوصول إلى الآتي:</u>

أولا: من حيث الحكم على الحديث فقد ثبت أن الحديث صحيح برواية مسلم والنسائي وأصحاب السنن، وغيرهما وهذا يدل على صحته وتواتره، فهو من أعلى درجات الحديث، وعليه فإن هذا يرشحه أن يكون شاهدا سماعيًا قويا لقاعدة نحوية يُعمل بها، ويُرجَع إليها عند الاستدلال أو الاستشهاد.

ثانيا: الاستشهاد بالحديث كونه محلا للقاعدة يمكن عرضه على النحو الآتي:

إن من أنواع الجمع مذكر لا يعقل كـ (الأيام)، ومؤنث يعقل كـ (النساء) و(الهندات)، ومؤنث لا يعقل كـ (العيون)، و (الصحراوات)، و (السنين)، وهذه يجوز فيها وجهان:

---

(١) سورة النحل، الآية: ٦٦.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩١٥ – ٩١٦، البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ه، ١/ ١٨٩.

(٤) اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية –بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م ١/ ٤٥٦.

أولهما: أن تعامل معاملة المفرد المؤنث، فتقول: (فعلت)، كقولنا: (الجماعة فعلت)، وشاهده من القرآن قوله تعالى: "وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ"، ومن الشعر: وَإِذَا العَذَارَى بِالدُّخَانِ تَلَفَّعَتْ ،وقال تعالى: "وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ"، وبالهاء في ضمير المنصوب والمجرور أيضا –نحو: (النجوم رأيتها)، و (نظرت إليها)، وكذا سائرها، وهذا الوجه يضعف في المؤنث العاقل السالم نحو: (الهندات خرجت)؛ لأن الجمعية فيه متحققة، فتضعف معاملته معاملة الواحد، وله نظائر في كلام العرب، ومنها:

ولست بسائل جارات بيتى أغياب رجالك أم قعود [1] ، وهذا الحكم ينطبق على الجمع الذي مفرده مؤنث مطلقا –عاقلا وغير عاقل – بالرغم من أن الشائع بين كثير من النحاة أن المطابقة واجبة بين النعت ومنعوته، إذا كان جمعا مفردا لمؤنث عاقل، ولا قوة لرأيهم أمام النص الصريح السالف. وأن الحديث في هذا الباب يصلح أن يكون شاهدا سماعيا يؤصل لقاعدة نحوية، والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) البيت من الوافر، لعقيل بن علفة بن الحارث المري عزف بكبرة واعتزازه بنفسه وهو من شعراء الدولة الأموية والأبيات التي قالها في شرح ديوان الحماسة ١/ ٤٠١، وبعد بيت الشاهد قوله:
ولست بسائل جارات بيتي أغيّاب رجالك أم شهود
ومعنى البيت: يقول: إنه يحسن إلى أهله وإن كانوا يسيئون إليه وهو يكرمهم وهم متحاملون عليه فإن انتقصتهم بلساني فإني أدافع عنهم وقت اللزوم وأصل ترتيب البيت: وأبغض من وضعت لساني فيه إليّ معشر أذود عنهم ، ففصل بين الصلة ومعمولها بقوله إليّ. وهو أجنبي حيث كان يتعلق بالمضاف إلى الموصول والأصل تأخيره بعد لساني. وذكر بعضهم أن من نكرة فالجملة بعدها صفة وقد فصل بينها أيضا، ولكن احتمال الفصل في الصفة أقرب منه، والبيت في شروح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٣٣ ولأبي حيان ٣/ ١٦٦، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢/ ٧٧٧، للمرادي ١/ ٢٣٨، معجم الشواهد، ص: ١٠٧.

المسألة الثالثة: المبتدأ

قال ابن مالك –رحمه الله تعالى– عند حديثه في باب المبتدأ: وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا الامتناعية؛ لأنه معلوم بمقتضى لولا؛ إذ هي دالة على الامتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ، فإذا قيل: لولا زيدٌ لأكرمت عمرا لم يشك في أن المراد وجود زيد مانع من إكرام عمرو، فصح الحذف لتعيّن المحذوف، ووجب لسد الجواب مسده، وحلولِه محله. والمراد هنا بالثبوت الكون المطلق، ولو أريد كون مُقَيّد لا دليل عليه لم يجز الحذف، نحو: لولا زيد سالَمَنا ما سلم، ولولا عمرو عندنا لهلك، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم "لولا قومُك حديثٌ عهدُهم بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم"(١)، فلو أريد كون مقيد مدلول عليه جاز الإثبات والحذف، نحو: لولا أنصار زَيد حموه لم ينج، فـ (حموه) خبر مفهوم المعنى، فيجوز إثباته وحذفه، ومن هذا القبيل قول المعري في صفة سيف: فلولا الغِمْدُ يُمْسِكه لسالا (٢)

وهذا الذي ذهبت إليه هو مذهب الرماني (والشجري) (٣) والشلوبين وغفل عنه أكثر الناس. ومن ذكر الخبر بعد لولا قول أبي عطاء السندي:

---

(١) صحيح البخاري، رقم "١٢٦، ١٥٠٦ –١٥٠٩، ٣١٨٨، ٤٢١٤، ٦٨١٦ "٣٧/١، وأخرجه مسلم في الحج باب نقض الكعبة برقم١٣٣٣، وهو في النهاية في غريب الحديث، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، المكتبة العلمية – بيروت،١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى– محمود محمد الطناحي١/ ٣٥٠ "حدث".

(٢) شطر بيت من الوافر، لأبي العلاء المعري، وتكملته: يذيب الرعب منه كل عضبٍ فلولا الغمد يمسكه لسالا.

ـــ انظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص: ٨٧، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ١٠٨٩/٣، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣/ ٢٨١، والمقرب ١/ ٨٤، ٢٩٥،و الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، شهاب الكوراني، تحقيق: سعيد بن غالب كامل المجيدي، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة –المملكة العربية السعودية، ١٤٢٩هـ –٢٠٠٨م، ١/ ٧٧.

(٣) هكذا وجدته، والصواب ابن الشجري.

لولا أبوك ولا بعده عمر ألقت إليك مَعَدٌّ بالمَقاليد.[1]

شرح المسألة: أورد ابن مالك هذا الحديث النبوي الشريف مستشهدا بـــه، في التقعيد لمسألة في باب المبتدأ حكم حذف الخبر بعد لولا، ويمكن عرض أقوال العلماء في المسألة على النحو الآتي:

لولا الامتناعية: مختصة بالأسماء، ولها حالان، أحدهما: أن تكــون حــرف ابتداء، وذلك إذا وليها اسم ظاهر، أو ضمير رفع منفصل، نحو: لولا زيد لأكرمتك، ولولا أنت لأكرمته، فلولا في هذا ونحوه، حرف ابتداء، والاسم بعــدها مرفــوع بالابتداء عند أكثر النحويين، ثم اختلفوا في خبره [2] على النحو الآتي:

الرأي الأول: الوجوب، قال سيبويه: "وكأنّ المبني عليه –يعني على المبتدأ بعد لولا– الذى في الإضمار –يعني الخبر– كان في مكان كذا وكذا، فكأنه قــال: لولا عبدُ الله كان بذلك المكان، ولولا القتالُ وكان في زمان كذا؟ ولكن هذا حــذف حين كَثُر استعمالهم إياه في الكلام، كما حُذِف في إمّا لا"[3].

وذكر الشاطبي مواضع حذف الخبر، وذكر له أربعة مواضع: منها بعد لولا، فقال: وَبَعْدَ لَوْلا غَالبًا حَذْفُ الخَبَرْ حَتْمٌ، أي: محتوم، والحتم: الايجــاب، والمــراد

(١) البيت من بحر البسيط، لأبي عطاء السندي، وانظر قصة ذلك في الاغاني ١٦/ ٨٤، وقبــل البيــت المستشهد به قوله:

أما أبوك فعين الجود نعرفه وأنت أشبه خلق الله بالجود

ويروى صدر البيت " لولا يزيد ولولا إلخ " ويزيد أبو الممدوح، الشاهد فيه: قوله " ولولا قبله عمر " حيث ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قوله " قبله " مع كون ذلك المبتدأ واقعا بعد لولا التي يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها لأنه قد عوض عنه بجملة الجواب، ولا يجمع في الكلام بين العوض والمعوض عنه. وفي البيت توجيه آخر، وهو أن " قبله " ظرف متعلق بمحذوف حال، والخبر محذوف، وعلى هذا تكون القاعدة مستمرة، ولا شاهد في البيت لما أتى به الشارح من أجله. انظر: شرح ابن عقيل –المكتبة التجارية ١/ ٢٤٨.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٥٩٩ –٦٠٠.

(٣) الكتاب لسيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، ت:عبــد الســلام هارون،الخــانجي، القاهرة،الثالثة، ١٤٠٨ هــ –١٩٨٨م، ٢/ ١٢٩.

بذلك أن خبر المبتدأ يجب حذفه بعد لولا، فلا يتكلم به غالبًا؛ لأنه مفهوم بنفسه، فإذا قلت: لولا زيد لأكرمتك، فمعناه: لولا زيدٌ ثابت أو موجود، أو هنا، أو نحو ذلك، فلما كان مفهومًا اسم الفاعل أو الفعلُ المتعلق به الظروف المجرورُة الحذف في نحو زيدًا في الدار، وجاءني الذي عندك، لما كان مفهومًا بنفسه ألزموه الحذفَ، كما ألزم من الكلام. وأيضا فلكثرة الاستعمال، ثم ذكر جملة من الشواهد أعقبها بقوله: ولكن هذا كُلّه عند الناظم نادرٌ، والغالبُ انحتامُ الحذفِ. ويبقى بعدُ نظرٌ في هذا النادر هل هو مما يُقَيُّد به عنده أم لا؟ فهو يحتمل وجهين:

أحدهما: ما هو الظاهر من عَدَم الغلبة، وأنّه قليل لا يعتدّ به.

والثاني: أن يُريد أنه مقيسٌ معتدٌّ به؛ إذ ليس في الإشعار بقلته ما يشعر بعد القياس فيه"[١].

وجمهور العلماء متفقون على كون الخبر مطلقا، والمبتدأ واقع بعد (لولا) الامتناعية، والمراد بالكون الوجود، وبالإطلاق عدم التقييد بأمر زائد على الوجود، (نحو: لولا زيد لأكرمتك)، فـ (الإكرام) ممتنع لوجود (زيد)، فـ (زيد) مبتدأ، وخبره محذوف وجوبا، وهو كون مطلق، أي: لولا زيد موجود، وإن كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ، فالخبر كون مقيد، كما إذا قيل: هل زيد محسن إليك؟ فتقول: لولا زيد لهلكت، تريد: لولا إحسان زيد إلي لهلكت، فـ (الهلاك) ممتنع لـ (إحسان زيد)، فالخبر كون مقيد بـ (الإحسان)، وإنما حذف الخبر بعد (لولا) إذا كان كونا مطلقا؛ لأنه معلوم بمقتضى (لولا)؛ إذ هي دالة على امتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ، فإذا قيل: لولا زيد لأكرمتك لم يشك في أن وجود (زيد)منع من(الإكرام)،فصح الحذف لتعيين المحذوف، وإنما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله [٢].

---

(١) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية ٢/ ١٠٣.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/ ٢٢٤.

قال السيوطي: "كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية، منها: حذف الخبر بعد لولا"[١]، وقال ابن يعيش: "حذف خبر المبتدأ من قولك: لولا زيد قائم لخرج عمرو... لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله" [٢]، وكذا قال عبد الغني الدقر[٣].

الرأي الثاني: أنه الغالب، قال الحازمي: مما يجب فيه حذف الخبر: "بعد لولا غالبا، يعني: في غالب حاليها، وبعد مبتدئ هو نص في اليمين، وبعد واو عَيَّنَتْ مفهوم مع – أن يكون مبتدأ أولا ثم يأتي بعده حرف وهو الواو بمعنى المصاحبة"[٤].

الرأي الثالث الجواز: قال ابن أبي الربيع: أجاز قوم (لولا زيد قائم لأكرمتك)، وهذا لم يثبت بالسماع، والمنقول (لولا قيام زيد)، وقال ابن الطراوة: جواب (لولا) هو خبر المبتدأ الواقع بعد لولا، وهو ضعيف"[٥].

الرأي الرابع: ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد لولا ليس بمبتدأ، ثم اختلفوا. فقال الكسائي: مرفوع بفعل مقدر، تقديره: لولا وجد زيد. وقال بعضهم: هو مرفوع بلولا، لنيابتها مناب لو لم يوجد. حكاه الفراء عن بعضهم، ورده بأنك تقول: (لولا زيد لا عمرو لأتيتك)، ولا يعطف بلا بعد النفي.وقال الفراء:هو مرفوع بلولا نفسها،لا لنيابتها مناب لو لم يوجد[٦]

(١) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، ت: غريد الشيخ، دار الكتب العلميّة،الثانية، ٢٠٠٧م ١/ ٥٧٣.

(٢) انظر: شرح المفصل، للمعروف بابن يعيش وبابن الصانع، دار الكتب العلمية، بيروت،الأولى، ١٤٢٢ هـ -٢٠٠١م ١/ ٢٤١.

(٣) معجم القواعد العربية ١/ ٣٠٢.

(٤) شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٣٢/ ١٨

(٥) الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٦٠٢.

(٦) نفسه، ص: ٦٠٢.

وقال المالقي في رصف المباني: "ويرفع، عند الكوفيين، على تقدير فعل، نابت لا منابه. فإذا قلت: لولا زيد لأكرمتك، و (لولا أنتم لكنا مؤمنين)، فالمعنى: لو انعدم زيد، ولو انعدمتم. قال: وهذا هو الصحيح؛ لأنه إذا زالت (لا) ولي (لو) الفعل ظاهرا، أو مقدرا، وإذا دخلت (لا) كان بعدها الاسم. فهذا يدل على أن لا نائبة مناب الفعل. وقد اتفقت الطائفتان على أن (لولا) مركبة من (لو) التي هي حرف امتناع لامتناع، و(لا) النافية. وكل واحدة منهما باقية على بابها، من المعنى الموضوعة له قبل التركيب. والثاني من حالي لولا الامتناعية أن تكون حرف جر [١].،إن حذف المبتدأ أو الخبر للإيجاز والاختصار مشهور في الدرس اللغوي العربي، والمسألة التي نحن بصدد الحديث عنها هي حذف الخبر وجوبا بعد لولا الامتناعية، إذ قال الجمهور: هو محذوف، واجب الحذف مطلقا، ولا يكون عندهم إلا كونا مطلقًا، فإذا أريد الكون المقيد جعل مبتدأ، نحو: لولا قيام زيد لأتيتك. ولا يجوز (لولا زيد قائم) ولذلك لحنوا المعري، في قوله:

يذيب الرعب منه كل عضب ... فلولا الغمد يمسكه لسالا

وتأوله بعضهم على أن (يمسكه) حالا، وردَّ بأن الأخفش حكى عن العرب أنهم لا يأتون، بعد الاسم الواقع بعد لولا الامتناعية بالحال، كما لا يأتون بالخبر، وتأوله بعضهم على تقدير(أن)، والتقدير: فلولا الغمد أن يمسكه، وأعربوه بدلا، أي: لولا إمساكه.

وذهب الرماني، وابن الشجري، والشلوبين إلى أن الخبر بعد (لولا) ليس بواجب الحذف على الإطلاق، بل فيه تفصيل. وهو أنه إن كان كونا مطلقا، غير مقيد وجب حذفه، نحو: لولا زيد لأكرمتك؛ لأن تقديره موجود أو نحوه [٢]، وهذا ما ذكره ابن مالك وغيره في المسألة، كما سبق.

(١) ينظر: رصف المباني في حروف المعاني، ص: ٣٦٢.

(٢) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٥٩٩ – ٦٠٠.

والخلاصة: أن ابن مالك جاء به مستشهدًا على تأصيل قاعدة، وعليه فإن الحديث داخل في شواهد التقعيد النحوي؛ لوجود الشاهد القرآني أولًا، والشاهد الحديثي هنا، ثم الشاهد الشعري، وعليه فإن المسألة محل اتفاق، وما فعله ابن مالك هنا هو إضافة الحديث النبوي إلى الشواهد الأخرى التي ذكرها من سبقه، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: الأفعال

المسألة الأولى: نون التوكيد علامة للفعل

قال ابن مالك –رحمه الله تعالى– في تمييز الفعل بنون التوكيد: "ونون التوكيد علامة للفعل، وتلحق منه المضارع والأمر نحو: لا نَفْعَلَنَّ واذكُرَنَّ الله. وقد تلحق الفعلَ الماضيَ وضعًا المستقبلَ معنًى نحو قوله: صلى الله عليه وسلم "فإما أدْرَكَنَّ واحدٌ منكم الدجال"[1]. فلحقت (أدرك) وإن كان بلفظ الماضي؛ لأن دخول (إما) عليه جعله مستقبل المعنى، وكذا قول الشاعر:

دامَنَّ سعدُكِ إن رحِمْتِ متيّمًا لولاكِ لم يك للصبابة جانحا[2]

فلحقت دام لأنه دعاء، والدعاء لا يكون إلا بمعنى الاستقبال [3].

شرح المسألة: من العلامات التي تميز الفعل عن غيره أنه يؤكد بنونين: ثقيلة كنون (اذهبن)، وخفيفة كنون (اقصدنَهما)، وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما، ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة، وذكر الخليل

(١) رواه مسلم في صحيحه في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه" ٤/ ٢٢٤٩، والإمام أحمد في مسنده ٥/ ٣٨٦ –٤٠٥، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ –١٩٩٥م، عن حذيفة بن اليمان.

(٢) البيت من الكامل، بلا نسبة، مواضعه: ذكره الشاطبي في شرح الألفية، وابن هشام في المغني ٢/ ٢٢، والسيوطي في الهمع ٣/ ٧٨، وفي الخزانة الشاهد ٨٣، ومحل الاستشهاد فيه: في قوله (دامن) حيث دخلت فيه نون التأكيد وهو ماض ونون التوكيد من خواص الأمر والمضارع، وهو قليل شاذ، قال ابن هشام في المغني ١/ ١٨: "والذي سهله أنه بمعنى أفعل".

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤.

أن التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة [١]، ونونا التوكيد يؤكدان الأمر والمضارع دون الماضي وجاء توكيدا للماضي؛ لكونه مستقبل المعنى والحديث الذي جاء به ابن مالك شاهد على اقتران الماضي بنون التوكيد شذوذا؛ لأنها خاصة بالمضارع والأمر؛ لاستقبالهما الذي هو معناها. والذي سهله أنه ماضي اللفظ مستقبل المعنى، وهو ما قرره علماء اللغة في الآتي:

قال المرادي: "... وأما الماضي فقد جاء توكيده بالنون في قول الشاعر:

دَامَنَّ سَعْدُكِ إنْ رَحِمْتِ مُتَيَّمًا لولاكِ لم يكُ للصَّبابة جانِحا

وفي الحديث: "فإما أدْرَكَنَّ واحدٌ منكم الدجال"[٢]. والذي سوغ ذلك أن الفعل فيهما مستقبل المعنى؛ لأنه في البيت دعاء، وفي الحديث شرط"[٣]،واعتبر ابن هشام هذا من باب الشاذ في قوله:" ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا"، وشذّ قوله: دامنّ"[٤]

وقال ناظر الجيش: "ومنها: نون التوكيد، وتلحق من الأفعال المضارع والأمر وقد تلحق من الماضي اللفظ المستقبل المعنى، كقول الشاعر:

دامنّ سعدك إن رحمت متيّما لولاك لم يك للصّبابة جانحا

ومنه ماورد في الحديث: "فإمّا أدركنّ واحد منكم الدّجّال"، فدامنّ مستقبل؛ لأنه دعاء، وكذا أدركنّ؛ لوقوعه بعد إن الشرطية" [٥]

وقال أحمد بن محمد الحملاوي: "ينقسم الفعل إلى مؤكَّدٍ، وغير مؤكَّدٍ، فالمؤكَّد: ما لحقته نون التوكيد. ثقيلة كانت أو خفيفة، إلى أن قال: ... فالماضي لا يؤكَّد مطلقًا، وأما قوله:

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١١٧٠.

(٢) سبق تخريجه .

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني ص: ١٤٣.

(٤) ينظر: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/ ٣٣٩.

(٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١/ ١٦٨.

دامَنَّ سَعْدُكِ ... إلخ فضرورةٌ شاذة، سهَّلها ما في الفعل من معنى الطلَب، فعومل معاملة الأمر"[1].

وقال مصطفى الغلاييني: "ويجوز أن تكتب النون المخففة بالألف مع التنوين كما في الآية الكريمة، وهو مذهب الكوفيين، فإن وقفت عليها وقفت بالألف. ويجوز أن تكتب النون، كما هو شائع، وهو مذهب البصريين، ولا يُؤكد بهما إلا فعل الأمر، والمضارع.

فأمّا فعلُ الأمر، فيجوز توكيده مُطلقا، مثل: اجتهدنَّ، وتعلَّمَنَّ.

وأما الماضي فلا يجوز توكيدُهُ مطلقا. وقال بعضُهم: إن كان ماضيا لفظا، مُستقبلا معنى فقد يُؤكد بهما على قلَّةٍ، ومنه الحديث "فإما أدركنَّ أحدٌ منك الدَّجالَ" فإنه على معنى فإما يُدرِ كنَّ"[2].

وفعل الأمر يُؤكَّد مطلقا بدون شرط ولا قيد، ويقابله الفعل الماضي، فلا يُؤكَّد مطلقا، ويتوسَّط بينهما الفعل المضارع، فيؤكَّد لكن بشروط، الأمر التوكيد، نحو:

(اذْهَبَنَّ)، لشموله الدعاء؛ لأن الدعاء أمرٌ في المعنى، وشمل أيضا الأمر للواحد والواحدة، والاثنين، والجمع مذكَّرَين أو مؤنَّثَين، مذكَّرينَ أو مؤنَّثِينَ سواءٌ كان المثنى أو المجموع؛ لأنه يشمل الحقيقي، ويشمل الأمر إذا كان بمعنى الدعاء؛ لأنه في معنى الطَّلب، ويشمل ما إذا كان الفعل للواحد أو الواحدة، أو الاثنين مذكَّرا أو مؤنثا، أو الجمع مذكَّرا أو مؤنَّثا، فتقول (اضْرِبَنَّ يا زَيْدُ) (اضْرِبَنَّ) هذا فعل أمر مؤكَّد بنون التوكيد الثقيلة والمخاطب به واحد، و (اضْرِبِنَّ يا هند) (اضْرِبِي) هذا الأصل بكسر الباء (يا هند) و(واضْرِبانِّي) و(اضْرِبُنَّ يا زَيْدون) و(اضْرِبْنان يا هِنْدَات).

---

(١) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض: ٤٤ باختصار.

(٢) جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ -١٩٩٣م ١/ ٨٨.

والعلة في عدم توكيد الماضي هي أن نون التوكيد بنوعيها الثقيلة والخفيفة تُخلِّصان مدخولهما للاستقبال مثلما تخلِّص (لنْ) الفعل للاستقبال، فالماضي؟ لا يقبل التوكيد؛ لأنه مؤكَّد في المستقبل؛ حيث إن معناه (المضي)، و(المضي والاستقبال) متقابلان.

وأما قول الشاعر: (دَامَنَّ سَعْدُكِ) حيث أكَّده بالنون وهو فعل ماض، فهذا ضرورة لا يُقاس عليه؛ لأنه قال: (دَامَنَّ سَعْدُكِ) أي في المستقبل، وهو الذي سهَّل دخول النون على الفعل الماضي، والقاعدة تنص على: أنَّه لا يُؤكَّد الفعل الماضي البتة؛ لأن النونين يخلِّصان الفعل مدخولهما للاستقبال والمُضي[١]، وما في المعجم المفصل في علم الصرف متفق مع هذا أيضًا.[٢]

المسألة الثانية: الأفعال التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر.

قال ابن مالك -رحمه الله تعالى-: والحاصل أنّ (ليس) والمذكورات بعدها متساويات في عدم الدخول على مبتدأ خبره مفرد استفهامي، نحو: كيف زيد؟ وأين عمرو؟ أو مضاف إلى مفرد استفهامي، نحو: غلام من زيد.

وصار مساوية لـ (ليس) وتوابعها السبعة في عدم الدخول على مبتدأ خبره فعل ماض، وربما خالفتهن (ليس) فوليها فعل ماض، كما جاء في الحديث من قول النبي صلى الله عليه وسلم: "أليس قد صليت معنا؟"[٣]، وحكى سيبويه عن بعض العرب: "ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد"[٤] وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولي: "وقد تخالفهن ليس" أي قد تخالف ليس صار ودام وما ذكر بعدها بالدخول

---

(١) شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٠٤/ ٤ .

(٢) المعجم المفصل في علم الصرف، د. عزيزة فوّال بابستي، دار الكتب العلميّة، تاريخ النشر: ١٤١٨هـ، ص: ١٩١.

(٣) صحيح البخاري رقم "٦٨٢٣" ٨/ ١٦٦، عن أنس بن مالك، والمعجم الأوسط، الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله، عبد المحسن الحسيني، دار الحرمين القاهرة "٧٥٦٠"، ٧/ ٣٠١.

(٤) الكتاب لسيبويه ١/ ١٤٧.

على فعل ماض، وأشرت بقولي: والبواقي على رأي إلى ما ذهب إليه بعض النحويين من أن كان وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات لا تدخل على ما خبره فعل ماض، فلا يقال على هذا الرأي: كان زيد فعل، ولا أصبح عمرو قرأ. وهذا الرأي باطل؛ إذ ليس لصاحبه حجة مع الاستعمال لخلافه، كقول الشاعر:

وكنّا حَسِبنا كلَّ بيضاءَ شحمةً لياليَ لاقَيْنا جُذام وحِمْيرا [1]

وكقول الآخر: أمست خلاءً وأمسى أهلُها احتملوا أخْنَى عليها الذي أخنى على لُبَد [2].

شرح المسألة: إن مسألة امتناع بعض الأفعال من مجيء الخبر ماضيا، كعمل (ليس) وإهمالها هي التي ذكر فيها ابن مالك الحديث الشريف السابق، زعم البصريون أن الفعل الماضي الواقع حالا لا بد معه من (قد) ظاهرة، أو مضمرة، وخالفهم الكوفيون، فاشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبرا لكان، ولم يرتض ذلك البصريون، وأجاز بعضهم (إن زيدا لقام) على إضمار قد، واتفق الجميع على أن من حقّ الماضي المثبت المجاب به القسم أن يقرن باللام وقد، نحو قول الله تعالى: "تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنا"[3]، وأعرض لأقوال النحويين في المسألة على النحو الآتي:

(١) البيت من الطويل، لزفر بن الحارث الكلبي، من شواهد: التصريح ١/ ٢٤٩، ومغني اللبيب: ٨٣٣/ ١٠٧٨ والسيوطي: ٣١٤، والعيني: ٢/ ٣٨٢، وشرح التبريزي لديوان الحماسة "ت: محيي الدين عبد الحميد" ١/ ١٥٠، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٤٠، وموطن الشاهد: حسبنا كل بيضاء شحمة، وجه الاستشهاد: مجيء فعل (حسب) القلبي بمعنى الرجحان ونصبه مفعولين اثنين؛ الأول: كل؛ والثاني: شحمة. .

(٢) البيت من البسيط، للنابغة الذبياني، في ديوانه ص:٣٣ ، تحقيق حمدو طماس ، دار المعرفة بيروت ، ط: الثانية ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥ م ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٣.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٩١.

قال أبو علي الفارسي في حديثه عن: "فإذا باينت هذه الكلمة هذه الأفعال هذه المباينة، وشابهت الحرف هذه المشابهة لم ينكر أن يجري مجرى الحرف، فلا يعمل عمل الفعل في قولهم: "ليس الطيبُ إلا المسكُ، وليس المالُ إلا الذهبُ".

فإن قال قائل: فهلا حمل هذه الحكاية على أن في (ليس) ضمير القصة والحديث، كما حمل قولهم كان أنت خيرٌ منه، وليس خلق الله أشعر منه على ذلك؟

قيل: قد قالوا في جواب هذا: إنه لم يسغ حمله على الضمير كما ساغ في كان أنت خير منه؛ لأن الجملة الواقعة خبرا لـ (ليس) موجبة في اللفظ، فلما لم يستقم أن تدخل (إلا) بين المبتدأ وخبره نحو قولنا: زيدٌ إلا منطلقٌ، لم يسغ أن يحمل (ليس) على أن فيه ضميرا؛ لأنه يصير بمنزلة من قال في الابتداء زيدٌ إلا منطلقٌ، وهذا غير جائز، وليس كذلك قوله:. وليس منها شفاءُ الداءِ مبذولُ[1]، ولا ليس خلق الله أشعر منه؛ لأنه لم يقع بين الخبر والمخبر عنه إلا في كلام موجب، فلما لم يستقم أن تحمل (ليس) على أن فيه ضميرا، فتقع الجملة في موضع الخبر، وسُمع (المسكُ) مرفوعا في الحكاية، جعلها بمنزلة (ما) إذا دخلت إلا بين الاسم والخبر معها.

ومما يدلك على أنها ليست كالأفعال، أنه قد جاء في الشعر (ليسي) بلا نون متصلة بعلامة ضمير المتكلم، وذلك قوله: قد ذهب القومُ الكِرامُ ليسي[2] ،ألا ترى

---

(١) البيت من البسيط، لهشام بن عقبة أخي ذي الرمة في: الكتاب ٧١/١، ١٤٧، مجالس العلماء: ٣١٤، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٧٩/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٥٢/١، الجليس الصالح والأنيس الناصح: ٢٨٢ .

(٢) عجز بيت من الرجز: وهو منسوب لرؤبة بن العجاج، وهو في: ملحقات ديوانه ص: ١٧٥، ويروى صدره: عهدت قومي كعديد الطيس

و: عهدي بقومي كعديد الطيس و: حتى لحقنا بعديد الطيس

ـ والأولى هي المشهورة، ينظر: العين ٢٨٠/٧(ط ي س)، تهذيب اللغة ٣٠٧/٤ (باب السين مع الطاء)، البارع في اللغة: ٦٧٧، شرح شواهد المغني ٤٨٨/١، معجم القواعد العربية ٢٤٦/٢، وبلا نسبة في: جمهرة اللغة ٤٦٧/١ (س ط ي)، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١٩/٣ .

أن هذه النون في الضمير المنصوب إنما تحذف من الحرف في الضرورة، إلا أن تكون للتضعيف، كقوله: كمنية جابرٍ إذ قال ليتي.... أُصادِفُه، وأفقدُ بعض مالي[1] ولم نعلمهم حذفوها من فعل في اختيار ولا ضرورة، إلا أن تكون في تضعيف"[2].

قال أبو نزار: "روى سيبويه في كتابه عن العرب أنهم قالوا: (ليس الطيب إلا المسك)، برفع المسك، والقياس نصبه؛ لأنه خبر (ليس)، و(ليس) لا يبطل عملها بنقض النفي؛ إلا أن سيبويه والسيرافي تخبطا في هذا، وما أتيا بطائل.

فأول ذلك أن سيبويه قال: لغة في (ليس) أنها لا تعمل وأنها مثل (ما) في لغة بني تميم؛ وهذا لا يعرف، فقد أخطأ سيبويه. ثم قال السيرافي: والصحيح أن اسمها الشأن والحديث في موضع رفع، والطيب مبتدأ، والمسك خبره. وقيل له: هذا باطل بأن (إلا) الناقضة خبر؛ إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتية. واعتذر السيرافي بأن قال: إلا أنها على الجملة قد تقدمها نفي؛ وهذا كله متهافت. والذي صح أن قولهم: (ليس الطيب): ليس واسمها، و (إلا) (ليس) أنها لا تعمل فبدأت بنكرة في اللفظ لم تأت لها بخبر، وزدت في كلامه أنها لا تعمل؛ ولم يذكر سيبويه ذلك ولا يصح أن يذكره؛ لأنه لم يقطع بكونها غير عاملة"[3]. "وقد زعم بعضهم أن (ليس) يجعل كـ (ما) وذلك قليل، يجوز أن يكون منه: (ليس خلق الله أشعر منه) و(ليس قالها زيد)"[4].

---

(١) البيت من الوافر، وهو لزيد الخيل الطائي في ديوانه: ٨٧، وهو منسوب إليه على هذه الرواية في: المقاصد الشافية ٣٢٢/١، الخزانة ٣٦٥/٥، المعجم المفصل في شواهد العربية ٤٣٥/٦، وبلا نسبة على الرواية نفسها في: المحكم والمحيط الأعظم ٥١٩/٩(ل ي ت)، اللباب في علوم الكتاب ٢٥٤/٨، ونسبه إليه سيبويه في الكتاب ٣٧٠/٢.

(٢) ينظر: المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار المنارة، بيروت، الأولى، ١٤٠٧ هـ -١٩٨٧م، ص: ٢٢٠-٢٢١

(٣) سفر السعادة وسفير الإفادة ٢/ ٧٩٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٢٥.

ووافق أبو حيان بن مالك فقال: الذي بعد (صار) هو: ليس ودام وزال وأخواتها، ومعناها مناف للماضي، وذلك أن صار وما دام وما زال وأخواتها تعطي الدوام على الفعل واتصاله بزمان الإخبار، والأفعال الماضية تعطي الانقطاع، فتدافعا.

وقد تدخل عليه (ليس) إن كان ضمير الشأن معناه: إن كان ما خبره فعل ماض ضمير الشأن. وظاهر كلام المصنف أنه لا يجوز أن يقع خبر (ليس) فعلًا ماضيًا إلا إن كان اسمها ضمير الأمر والشأن، ولهذا قال في الشرح ما نصه: حكي سيبويه من قول بعض العرب: ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد، والوجه في هذا أن يكون في (ليس) ضمير الشأن، والجملة بعده خبر"(١).

وقال ناظر الجيش: "صار وليس ودام وزال وأخواتها مستوية في عدم الدخول على مبتدأ خبره فعل ماض؛ لأن ذلك مناف لما يراد منها، وقد تدخل عليه (ليس) كما في قوله ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ: "ليس قد صلّيت معنا" إلى أن قال: والوجه في هذا أن يكون في (ليس) ضمير الشأن والجملة بعده خبر. وإلى الحديث الشريف والمثالين أشرت بقولي: وقد تدخل عليه ليس إن كان ضمير الشّأن أي إن كان ما خبره فعل ماض ضمير الشأن فقد تدخل عليه (ليس)، ثم نبهت على أن ما سوى صار وما بعدها يجوز دخوله على ما خبره فعل ماض مطلقا، وإن من النحويين من لا يجيز ذلك إلا بشرط اقتران الفعل الماضي بقد، والصحيح جواز ذلك مطلقا، وقد جاء ذلك في القرآن الكريم وغيره، وتابع ذلك بقوله: والصحيح عندي أن هذه الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام: قسم يجوز ذلك فيه باتفاق وهو ليس. وقسم يمتنع فيه وهو ما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما دام، وذلك أن هذه الأفعال تعطي الدوام على الفعل، واتصاله بزمن الإخبار، والأفعال الماضية تعطي الانقطاع فتدافعا وما بقي فيه خلاف. فمنهم من منع لما ذكرنا ومنهم من أجاز.

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٤/ ١٤٨.

وحجة المجيز أنك إذا قلت: أصبح زيد قام وأمسى زيد خرج؛ أعطى ذلك من المعنى ما لم يعط زيد قام وزيد خرج، ألا ترى أن قام وخرج لا يعطيان أكثر من المعنى وأمسى وأصبح يعطيان المعنى مع أن ذلك في مساء أو صباح وكذلك سائر أخواتها إلا (كان) فإنها لا تعطي معنى زائدا أكثر من التأكيد، والتأكيد في كلامهم كثير، وهو أولى من إضمار حروف المعاني، لقلة ذلك في كلامهم"[1].

ونقل السيوطي كلام العلماء فقال: قالوا: ولو كان في (ليس) ضمير الأمر والشأن لكانت الجملة التي في موضع الخبر قائمة بنفسها ونحن لا نقول: الطيب إلّا المسك، وليس الأمر كما ظنّوا؛ لأنّ الجملة إذا كانت في موضع خبر اسم قد وقع عليه حرف النفي فقد لحقها النفي في المعنى، ألا ترى أنّك إذا قلت: ما زيد أبوه قائم فقد نفيت قيام أبيه، كما لو قلت: ما زيد قائم، فعلى هذا يجوز أن تقول: ما زيد أبوه إلّا قائم، كأنّك قلت: ما أبو زيد قائم، هذا كلام السيرافي رحمه الله، فأمّا توجيهك المسألة على ما صحّ في زعمك، وهو أن تجعل الطّيب اسم ليس والمسك مبتدأ وخبره محذوف تقديره: ليس الطيب إلا المسك أفخره أو على أن تكون (إلّا) بمعنى غير، والتقدير: ليس الطيب غير المسك مفضلا أو مرغوبا فيه، فشيء لم يسبقك إليه أحد، ولم يخطر مثله قبلك ببال بشر، وهو تقديرك الاسم مبتدأ وحذف خبره، وهو أفخره مع كون اللفظ لا يقتضي هذا الخبر ولا يدل عليه، وتقديرك في الوجه الآخر إلّا بمعنى غير تشير بها إلى أنّها وما بعدها صفة للطّيب على حدّ قوله عزّ وجلّ: "لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ [2] أي: غير الله، وجعلك الخبر محذوفا وهو مفضلا أو مرغوبا فيه، فيكون المعنى عندك: أنّ الطّيب لا يرغب الناس فيه، وإنّما يرغبون في المسك؛ لأنّ هذا تقدير قولك: ليس الطيب غير المسك مرغوبا فيه، وعلى أنّ سيبويه ذكر في حكايتهم ما أوجب التوقف عمّا أجازه من أنّ الوجه أن يكون في ليس إضمار ولا يكون حذف، فقال بعد أن قدم الوجه في قوله[3].

(١) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣/ ١٠٩٥ -١٠٩٧.
(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٢٢.
(٣) الأشباه والنظائر في النحو ٣/ ٢٠٤.

المطلب الثالث: الحروف

المسألة الأولى: دخول (ما) على حاشا.

قال ابن مالك –رحمه الله تعالى–:" ومعلوم أن أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة. فإذا وُصل ببعضها حرف مصدري فهو على خلاف الأصل فلا يُبالى بانفراده بذلك، فيقال لمَ لمْ يوافقْه غيره، فإن موافقته تكثير للشذوذ، ومخالفته استمرار على مقتضى الدليل، على أنه قد قيل ما حاشا في حديث ابن عمر من مسند أبي أمية الطرسُوسيّ عن ابن عمر قال: قال: رسول الله: – صلى الله عليه وسلم – أسامةُ أحبُّ الناسِ إليّ ما حاشا فاطمةَ.[٢].[١]"

شرح المسألة: في المسألة أمران: الخلاف في ماهية (حاشا) الاستثنائية التي بمعنى (إلاّ)، هل هي حرف أم فعل؟، والخلاف في دخول (ما) المصدرية عليها تشبيها لها بـ (خلا وعدا)، وهو موضع الاستشهاد بالحديث، وفي (حاشا) عند النحويين ثلاثة أوجه: إما أن تأتي للاستثناء بمعنى (إلا)، وتكون في هذه الحالة إما فعلا فقط، أو حرفا فقط، أو ذات وجهين، وإما أن تأتي لغير الاستثناء، فتكون فعلا متصرفا بمعنى استثني، أو اسما يفيد معنى التنزيه [٣].

أولا: إن كانت (حاشا) للاستثناء ففيها ثلاثة مذاهب أيضا:

الأول: ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائما بِمَنْزِلَة إِلَّا، لكنَّها تجر الْمُسْتَثْنى. فسيبويه كي يدلل على حرفيتها يرى أن تقدم (ما) على (حاشا) ليس بكلام [٤]، فلما لم يجز هذا دلّ على أنها ليست بفعل بل حرف [٥]، والذي

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت:أحمد محمد شاكر، دار الحديث – القاهرة،الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م ٨٩/٢ رقم (٥٦٣٠)، ، ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد ٩: ٢٨٦ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣٠٨/٢.

(٣) ينظر: مغني اللبيب، ص١٦٥، الإنصاف للأنباري ٢٨٠/١، الجنى الداني في حروف المعاني، ص٥٥٨.

(٤) بقوله: " ألا ترى أنك لو قلت أتوني ما حاشا زيدا، لم يكن كلاما" انظر الكتاب لسيبويه ٣٥٠/٢ وانظر: الانصاف ٢٨١/١.

(٥) المصدر السابق.

ذهب إليه سيبويه والبصريون هو الكثير الراجح فيها[١]، وهو اختيار الزمخشري والزجاجي[٢]،وقال المرادي: "ولا يجيز سيبويه النصب بها؛ لأنه لم يبلغه"[٣].

الثاني: ذهب بعض الكوفيين إلى أنها فعل ماض لا غير، ذكر ذلك أبو البركات الأنباري في الإنصاف، ورد عليهم وفند حججهم [٤].

الثالث: ذهب الْجرْمِي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش إلى أَنَّهَا تستعمل كثيرا حرفا جارا، وقليلا فعلا مُتَعَدِّيا جامدا؛ لتَضَمّنه معنى إِلَّا، وسمع اللَّهُمَّ اغْفِر لي ولمن يسمع حاشا الشَّيْطَان وأبا الْأَصْبَغ"[٥]، وهو الصحيح؛ لأنه قد ثبت عن العرب بالنقل والسماع؛ لذلك يجوز عندهم الوجهان، وهو رأي ابن مالك في شرح التسهيل وابنه بدر الدين[٦].

الوجه الثاني: أن تكون (حاشا) لغير الاستثناء فعلا مُتَعَدِّيا متصرفا، تَقول حَاشِيَته بمَعْنى استثنيته ، واعتبر ابن هشام هذا الشاهد الحديثي من هذا الوجه فقال: "ومِنْه الحَدِيث أَنه – صلى الله عليه وسلم – قال: "أُسَامَة أحب النَّاس إِلَيّ مَا حاشا فَاطِمَة". (ما) نَافِيَة وَالْمعْنَى أَنه – صلى الله عليه وسلم – لم يسْتَثْن فَاطِمَة، وتوهم ابْن مالك أنها ما المصدرية وحاشا الاستثنائية، بِنَاء على أَنه من كَلَامه – صلى الله عليه وسلم – فاستدل به على أَنه قد يُقَال: قَامَ الْقَوْم مَا حاشا زيدا، كَمَا قَالَ:

---

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩ه– ١٩٩٨م ٢/٢٤٤، مغني اللبيب، ١٦٥ وقال المرادي: "ولا يجيز سيبويه النصب بها؛ لأنه لم يبلغه" أي السماع انظر الجني الداني، ٥٦٢

(٢) انظر رأي الزمخشري في شرح المفصل ٢/٦٠ ورأي الزجاجي في الجمل في النحو ص٢٣٢.

(٣) أي سماع النصب بعدها عن العرب، انظر الجني الداني، ٥٦٢

(٤) انظر الإنصاف للأنباري ١/٢٧٨

(٥) قال ابن جني: "وأما (خلا وحاشا) فيكونان فعلين فينصبان، ويكونان حرفين فيجران، تقول قام القوم خلا زيدٍ، وخلا زيدًا، وحاشا عمرو، وحاشا عمرًا" انظر اللمع في العربية لابن جني ص١٢٥وانظر مغني اللبيب ص١٦٥

(٦) انظر رأي ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٣٠٨، ورأي ابن الناظم في شرحه، ص٢٢٤.

رَأَيْت النَّاس مَا حاشا قُرَيْشًا ... فَإِنَّا نَحن أفضلهم فعالا[١]

وَيَردهُ أَن فِي مُعْجم الطَّبَرَانِيّ (ما حاشا فَاطِمَة وَلَا غَيرهَا) فهي ليست الاستثنائية بل المتصرفة"[٢].

الوجه الثالث: أَن تكون تنزيهية، نَحْو (حاش لله)، وَالصَّحِيح أَنَّهَا اسْم مرادف للبراءة من كَذَا، وَزعم بَعضهم أَنَّهَا اسْم فعل[٣].

وأما المسألة الخلافية الثانية: فهي اتصال (ما) المصدرية بـ(حاشا) الجامدة مشابهة لـ(خلا وعدا)، فقد منع سيبويه تقدم ما المصدرية على حاشا ، وكذلك ابن مالك في أحد قوليه في كتابه شرح الكافية الشافية ، يقول ابن مالك :

وكخلا حاشا ولا تصحب ما وفي سوى سواء علما

فقال: "لا يتقدمها ما فيقال: ما حاشا زيدا، كما يقال: ما خلا زيدا"[٤] ، وقال الشاطبي معلقا على اختلاف رأي ابن مالك: "وذلك مشكل مع أنه قد حكى في الشرح في بعض الأحاديث: "أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة"، ونبه عليه في التسهيل، فكيف يقول هنا: "ولا تصحب ما؟! والجواب: أنه أراد لا تصحب ما قياسًا، وسكت عن السماع الآتي، فلم ينفه ولا أثبته، ولو أراد نفي السماع لقال: ولم تأت بما، أو لم ترد بما، ولكن ظاهر كلام ابن مالك في شرح التسهيل[٥] الجواز؛ وإن لم يصرح به"[٦]، واعتبر ابن هشام هذا الاستدلال بالحديث من توهم ابن مالك [٧]، ووافقه ابن عقيل في شرحه[٨].

---

(١) البيت من الوافر ، للأخطل، مغني اللبيب، ص١٦٥، خزانة الأدب٣/٣٥٨ والشاهد: في "ما حاشا قريشا" حيث دخلت "ما" المصدرية على "حاشا" وذلك قليل، والأكثر أن تتجرد منها، وهو عند المانعين شاذ ينظر حاشية الخضري على ابن عقيل ١/٤٧١، المقاصد النحوية في شواهد شروح الألفية للعيني ٣/١١٠٨

(٢) المغني ٢/ ٢٤٢.

(٣) السابق ٢/ ١٦٥.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/٧٢٤، انظر شرح الشاطبي ٣/٤١٥.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٠٨.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/٧٢٤، انظر شرح الشاطبي ٣/٤١٥.

(٧) ينظر: شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي،٢/٢٤٢.

(٨) شرح ابن عقيل ٢/٢٣٨.

والخلاصة: أن ابن مالك قد خالف سيبويه في الالتزام بحرفية حاشا، وجوّز النصب فيها، وجوّز اتصالها بما المصدرية نادرا، مستشهدا برواية الحديث ووافقه ابنه على ذلك في حين خالفه أكثر النحاة بردِّ ما ذهب إليه، فمنعوه.

المسألة الثانية: حذف عامل الجرّ وبقاء عمله

استدل ابن مالك بعدد من الأحاديث ذكرها جملة واحدة في شواهد التوضيح ليقوي بها رأيه، حيث ذهب إلى جواز حذف عامل الجرّ وبقاء عمله، وقد احتج بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "مَنْ كانَ عندّه طعَامُ اثنين فليذهب ثالثٍ، وإنْ أربعةٍ فخامسٍ أو سادسٍ"[1]، وأوجه الاستدلال عند ابن مالك: التوضيح والتمثيل: قالَ ابن مالك معلقا:" هذا الحديثُ قد تضمَّن حذفَ فعلين وعاملي جَرٍّ بَاقٍ عملاهما بعد (إنْ) وبعد الفاء. وهو مِثْلُ ما حكى يونسُ مِن قول العرب: (مررتُ بصالحٍ، إنْ لا صالحٍ فطالحٍ)[2] على تقدير: إنْ لا أَمُرُّ بصالح فقد مررتُ بطالحٍ، فحذفَ بعد (إنْ) (أَمُرُّ) والباء، وأبقى عَمَلَها، وحذف بعد الفاء (مررتُ) والباء وأبقى عملها. وهكذا الحديث المذكور، حُذِف فيه بعد (إن) والفاء فعلان وحَرفَا جَرٍّ باقٍ عملاهما، والتقدير: مَنْ كان عنده طعامُ اثنين فَلْيذهبْ بثالث، وإنْ قام بأربعةٍ فليذهبْ بخامس أو سادس "[3].

شرح المسألة: اختلف النحاة في هذه المسألة: فمنهم من يمنع ذلك مطلقا فسيبويه، يرى أنه لا يجوز أن تُضْمِرَ فعلا لا يَصلُ إلاّ بحرف جرّ؛ لأنّ حرف الجرّ

(١) صحيح البخاري ١/ ١٤٧. روي بالرفع في (أربعةٌ فخامسٌ أو سادسٌ)، وفي نسخة بالجر في (فخامسٍ أو سادسٍ) دون (أربعة). وفي نسخةٌ منه جاء بلفظ (أربع) بالرفع والجر. أما الجر في (أربعةٍ) بالتاء فلم أقف عليه في رواية، ولعل ابن مالك اعتمد نسخة جُر فيها اللفظ المذكور. وورد الحديث في ٤/ ٢٣٦ مع خلاف في اللفظ.

(٢) الكتاب ١/٩٤.

(٣) شواهد التوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ابن مالك الطائي ، تحقيق: د. طَه مُحسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ، ص ١٥٤.

لا يُضْمَرُ[١]، ويعلل ذلك بأنه ليس من كلامهم أن يُضمروا الجار[٢] وهو رأي المبرد حيث قال: "وزعم قوم من النَّحْوِيين أَن مَوضِع أَن خفض فِي هَاتين الْآيَتَيْنِ وَمَا أشبههما وَأَن اللَّام مضمرة وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْء"[٣] ، وقال في نحو كم عنْدك رجلا قد لَقيته :" وَقد زعم قوم أَنَّهَا على كل حَال منونة، وَأَن مَا انخفض بعْدهَا ينخفض على إِضْمَار (من) وَهَذَا بعيد؛ لِأَن الْخَافِض لَا يضمر؛ إِذْ كَانَ وَمَا بعده بمنزل شئ وَاحِد"[٤]، وتابعه الرضي[٥] بحجة أنهم يحكمون على ما ورد من عمل حروف الجر وهي محذوفة بأنه شاذ أو قبيح على تعبير سيبويه، ما عدا رُبّ. وفريق ثان يصفه بالندرة والقلة مثل الزمخشري في المفصل[٦].

وفريق ثالث يجيزه وعلى رأسهم ابن مالك، ووافقه ابن عقيل[٧]، والأشموني [٨].

وعلق ناظر الجيش على ما سبق من كلام ابن مالك بقوله: "هذا كلام المصنف رحمه الله تعالى، ولا مزيد عليه في الحسن واللطف"[٩]. كما علق أبو حيان في كتابه التذييل بأن هذا على عادته بإثبات القواعد النحوية بما روته رواة الحديث، وقد تكلمنا معه في هذه المسألة، ولم يرد على المسألة بشيء، وهذا يبين موقف أبي حيان من ابن مالك عموما ومن الاستشهاد بالحديث الشريف على سبيل الخصوص[١٠].

---

(١) الكتاب ١/٩٤.
(٢) المصدر نفسه ١/٩٤.
(٣) المقتضب ٢/٣٤٧.
(٤) السابق ٣/٦١
(٥) شرح الرضي ٤/٣٠٥
(٦) المفصل ٣٨٤.
(٧) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٩٨.
(٨) شرح الأشموني ٢/١١٣.
(٩) تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٦٣.
(١٠) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٦٩.

لكن ابن مالك عضد الحديث بالشعر وكلام العرب المسموع والمقيس؛ حيث أردف هذه الأحاديث الشريفة بجملة من الشواهد فقال: "وقد يجر بحرف محذوف في غير ما ذكر مقيسا ومسموعا، فالمقيس نحو: بكم درهم، –ولا سابق شيئا[1] – وألا رجلٍ جزاه الله خيرا. وقد ذكرت هذه الأنواع الثلاثة في أبوابها. ومن المقيس نحو: ها الله لأفعلن، مما يذكر في باب القسم. والمسموع كقول الشاعر:

ألا تسأل المكيَّ ذا العلم ما الذي يجوزُ من التقبيل في رمضان[2]

فقال لي المكيُّ: أمّ لزوجة فسبعٌ وأمّا خُلّةٍ فثمان

أراد وأمّا لخلّة. وكقول الآخر:

وكريمةٍ من آل قيس ألَفْتُه حتّى تَبذّخ فارتقى الأعلامِ[3]

أراد في الأعلام. والأول أجود، لأن فيه حذف حرف ثابت مثله فيما قبله، ولكن لا يقاس عليه، لكون العاطف مفصولا بأمّا، وهي تقتضي الاستئناف. ومثل –فارتقى الأعلام– قول الآخر:

إذا قيل أيُّ الناسِ شرٌّ قبيلةً أشارت كليبٍ بالأكفِ الأصابعِ[4]

أراد أشارت إلى كليب، ومثل ما في الآية قول الشاعر:

ألا يا لَقَوْمي كلُّ ما حُمَّ واقعٌ وللطير مَجْرًى والجنوبِ مصارع[5]

---

(١) يقصد قول الشاعر: بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئاً إذا كانَ جائيًا من شواهد سيبويه ٢٩/٣.

(٢) البيت من الطويل، بلا نسبة، محاضرات الأدباء للراغب الأصبهاني ٣/ ١٣١، ١٣٢ أن البيتين لأعرابي، وانظر شرح الفصيح لابن هشام اللخمي، ص ٢٦٢، التعليقة على المقرب، ص: ٢٩٦.

(٣) البيت من الكامل، بلا نسبة في شرح التسهيل ١٥١/٢ ، والتذييل والتكميل ٢٥/٧ .

(٤) البيت من الطويل، للفرزدق، الشاهد: قوله: (أشارت كليب) حيث يريد: (أشارت إلى كليب) فحذف حرف الجر وأبقى عمله، شرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢ وشرح الأشموني ٤٤١/١.

(٥) البيت من الطويل لقيس بن ذريح، الشاهد في قوله: (والجنوب مصارع) حيث جاء قوله: والجنوب بالجر، مع أنه خبر عن قوله: (مصارع)؛ لأنه عطف على قوله: (وللطير) بحرف مقدر تقديره: وللجنوب مصارع انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٩٠/٣.

قال ابن مالك:" والقياس على هذه الأوجه كلها جائز... وكقول العرب: (خيرٍ)، بالجر، لمن قال: كيف أصبحت؟، بحذف الباء وبقاء عملها؛ لأن معنى كيف بأيّ حال، فجعلوا معنى الحرف دليلا، فلو لفظ به لكانت الدلالة أقوى، وجواز الجر أولى"[(١)]، فجعل ابن مالك ذلك قياسا لورود السماع به، ولم يفعل ذلك أحد قبله فيما أعلم، وكأنه يؤسس لقاعدة جديدة، مفادها جواز حذف عامل الجرّ وبقاء عمله، وهذا كله من إجلاله للحديث الشريف ووضعه في مكانته التي ينبغي أن يوضع فيها، تاليا بعد القرآن والقراءات القرآنية.

ومن شواهد حذف حرف الجر وبقاء عمله التي لم يذكرها ابن مالك، والتي تقوي مذهبه في هذه المسألة قول الفرزدق: وما زُرْتُ سَلْمَى أن تكون حبيبَةً إليَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالبُهْ[(٢)]

وقول الأخوص الرياحي:

مَشائيمُ ليسوا مُصْلِحِينَ عشيرةً ولا ناعِبٍ إلاَّ ببَيْنٍ غُرابُهَا[(٣)]

وغيرها من الشواهد المنقولة بالنقل الصحيح على حذف عامل الجر وإبقاء عمله، مما لا يستقيم معه القول بشذوذه أو قلته، بل يُرجح قول ابن مالك بقياسيته، وبهذا نعرف أن ابن مالك لم يكن حاطب ليل ولم يكن من عادته في إثبات القواعد النحوية أن يأتي بما رواه الأعاجم الذين يلحنون أو أن يكون من غير لفظ رسول الله، بل كان يتثبت مما ينقل. ولضيق المقام وقصر الوقت المحدد من شيخي الفاضل اكتفيت بهذا، والله أعلم.

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٨٩ – ١٩٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٨٤؛ والإنصاف ص ٣٩٥؛ وتخليص الشواهد ص ٥١١؛ والدرر ٥/ ١٨٣ ؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٩٧؛ ومغني اللبيب ص ٥٢٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥١، الشاهد فيه قوله: (ولا دين) حيث جر (دين) ولم تسبق حرف جر أو مضاف، فقدر حرف جر مضمرا، أو عطفها على توهم استخدام اللام الجارة في المصدر المنسبك من (أن وما بعدها)، من شواهد الكتاب ٣/٢٩. وينظر الأشموني ١/٤٤٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأخوص (أو الأحوص) الرياحيّ في الإنصاف ص ١٩٣؛ والحيوان ٣/ ٤٣١؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٥٨، ١٦٠، ١٦٤ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٧١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٧، ٤/ ٣١٣؛ والخزانة ٨/٢٩٥، ٥٥٤؛ والخصائص٢/ ٣٥٤؛ والشاهد فيه قوله: (ليسوا مصلحين ولا ناعب)؛ حيث جر (ناعب) على توهم جر خبر ليس (مصلحين). انظر: ما قبله. من شواهد الكتاب ٣/٢٩.

الخاتمة

بعد البحث والسعي لاستقصاء المسائل، واثبات رؤية النحاة ؛ يطيب لي أن أسجل ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات

أولا: النتائج:

– مواقف النحويين من الاستشهاد بالنص الثابت عن عربي يُحتج بكلامه في اللغة أساس ومحور الاستدلالات النحوية، ويعبر عنه بالسماع.

– الاستدلالات بغير السماع في الجملة مبنية عليه، فالإجماع مثلا على صحة لفظة أو خطئها مبني حقيقة على صحة سماع هذه اللفظة أو عدم صحتها، سواء تم الوقوف على هذا السماع أم لا، وكذا الاستدلال بالقياس.

– لا يشك مسلم بفصاحة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يَدَّع أحدٌ عدم الاحتجاج بلفظه، وهو أفصح من نطق بالضاد، ووقع الخلاف بين متأخري النحاة في اتخاذ الأحاديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم مصدرا من مصادر الاستدلال النحوي، لا قدحا في فصاحته –حاشاه صلى الله عليه وسلم – من قِبَلِ من منع ذلك، وإنما توقفا منهم في ثبوت اللفظ بعينه عن النبي صلى الله عليه وسلم دون أن يقع فيه تصرف من قبل أحد الرواة.

– بحث هذه المسألة جمعٌ من المتخصصين في اللغة، وأجادوا في بيان مواقف النحاة المتأخرين من هذه المسألة، إلا أن دراساتهم دارت في فلك الناحية النظرية، وترجيح موقف على آخر، وانتصار لقول مقابل آخر.

– جاءت دراسة الناحية التطبيقية مبينة لما يمكن أن تضيفه الصنعة الحديثية إلى هذه المسائل، والتي يجب رد الأمر إليها، وتحكيمها في ما يُستدل به من السنة النبوية.

– أبانت الدراسة أن ابن مالك من النحاة الذين أكثروا من الاستشهاد بالحديث النبوي في مسائل النحو والصرف وإثبات اللغة دون تحفظ في الجملة.

– الجزم بأن موقف بعض العلماء هو المنع مطلقا من الاستشهاد بالحديث فيه نظر؛ لأن أبا حيان نفسه نقل بعض استشهادات ابن مالك دون تعقب، واستشهد في مواضع من كتبه بالحديث، وقد وقف الباحث على بعضها، ومنها أنه استشهد على جواز تذكير العدد مع أن المعدود مذكرٌ محذوفٌ بحديث: "ثم أتبعه بست من شوال"، فقال: "وتظافر النقل في الحديث: ثم أتبعه بست من شوال"، بحذف (التاء)، يريد: بستة أيامٍ.

– أن قبول الاستشهاد بالحديث أو رده يجب أن يبنى على تخريجه، ودراسة أسانيده، وتتبع ألفاظه ورواياته، فإذا ظهر من خلال ذلك أن اللفظ المستشهد به محفوظ في الحديث عن النبي – صلى الله عليه وسلم –، أو من دونه ممن يحتج بكلامه في اللغة، كأن يتفق الرواة جميعهم أو أكثرهم على لفظه، فإنه يصح الاستشهاد به.

– إذا ظهر من خلال التخريج والدراسة أن اللفظ المستشهد به غير محفوظ في الحديث عن النبي – صلى الله عليه وسلم – ، أو من دونه ممن يحتج بكلامه في اللغة، فإنه يُردُّ، ولا يصح الاستشهاد به، وكذلك إذا لم يظهر اللفظ المحفوظ من خلال التخريج والدراسة، وتردد الباحث المتخصص في تعيينه؛ لتكافؤ الروايات المختلفة، فإنه يُتوقف فيه، ولا يستشهد به؛ لاحتمال أن يكون اللفظ من تصرف الرواة، والله تعالى أعلى وأعلم، وهو الموفق للصواب.

وكان مجمع اللغة العربية معضدًا لهذا الاتجاه؛ إذ جاء ضمن أبحاثه في الموضوع ما يأتي "وخلاصة البحث أنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يُروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول، وإن اختلفت فيها الرواية، ولا يُستثنى إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزًا لا مرد له "[1].

(١) من بحث عنوانه "الاستشهاد بالحديث" لمحمد الخضر حسين مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣ / ٢٠٨ سنة ١٩٣٦. وقرار المجمع بجواز الاحتجاج بالحديث في ٣/ ٧ سنة ١٩٣٧.

ومهما يكن من شيء، فإن تيسير تعلم النحو يتوقف على هذا الجانب المرن المتمثل في إدخال الحديث النبوي المروي باللفظ، أو بالمعنى ما دام صحيحا في سنده ومتنه في دائرة الاحتجاج والاستشهاد، تاليا للأسلوب القرآني المتمثل في قراءاته المتواترة والآحاد، وليتم استبدال القواعد النحوية القائمة بالقواعد النحوية المنبثقة من المصدرين الأساس للتقعيد النحوي.

ثانيا التوصيات:

- لا يزال التقعيد بالحديث النبوي عند العلماء يحتاج إلى دراسة، أمثال أبي إسحاق الشاطبي.
- يوصي الباحث بدراسة التقعيد بالحديث النبوي في الدراسات الصرفية، على غرار الدراسات النحوية.
- يوصي الباحث أن تولى دراسة الشاهد السماعي الحديثي دراسات كثيرة ومتعددة، فلا زال الشاهد الحديثي يحتاج إلى أكثر من دراسة وفي أكثر من مجال.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإحاطة في أخبار غرناطة،ابن الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ -١٩٩٨م.
- الاستشهاد بالحديث، لمحمد الخضر حسين مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣ / ٢٠٨ سنة ١٩٣٦.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلميّة، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٧م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى -١٤١٥هـ.
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٦م.
- القواعد الأصولية وطرق استنباط الأحكام منها، محمد الشريف مصطفى، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، يناير ٢٠١١م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري،دار الفكر – دمشق.
- أوضح المسالك، ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ه.
- بغية الوعاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية -لبنان / صيدا.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم -دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.

-تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي ،الأولى ١٤١٨هـ.
-تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش،تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، ط١، دار السلام ١٤٢٨هـ.
-جامع الدروس العربية، الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ -١٩٩٣م.
-الجنى الداني في حروف المعاني، الجياني، دار الكتب العلمية،الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.
-حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد الصبان،دار الكتب العلمية ، الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
-خزانة الأدب ،البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون،الخانجي الرابعة١٤١٨ هـ -١٩٩٧م.
- الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني، تحقيق: سعيد بن غالب كامل المجيدي، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة -المملكة العربية السعودية، ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق حمدو طماس ، دار المعرفة بيروت ، ط: الثانية ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥ م .
- سنن أبي داود ، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط -محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية،الأولى، ١٤٣٠ هـ -٢٠٠٩م.
- سنن البيهقي الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الثالثة، ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٣م.
- سنن الترمذي ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وآخرين، البابي الحلبي الثانية، ١٣٩٥هـ -١٩٧٥م.
- شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- شرح التسهيل الجياني،ت: عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- شرح الدماميني على المغني اللبيب،ت: أحمد عزّو عناية، مؤسسة التاريخ العربي ،الأولى، ١٤٢٨هـ.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ -١٩٨٢م.
- شرح المفصل، ابن يعيش أو ابن الصانع، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت١٩٧٧م.
-شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك ت:عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.
-شرح شواهد المغني، السيوطي، تعليق: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي١٣٨٦ هـ -١٩٦٦م.
- شواهد التوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ابن مالك ، ت :طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية١٤٠٥هـ.
- صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨م.
- صحيح ابن خزيمة، ت: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ -٢٠٠٣م.
-صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- الغوامض والمبهمات في الحديث النبوي، أبو محمد عبد الغني بن سعيد بن علي بن بشر بن مروان الأزدي المصري، المحقق: د/ حمزة أبو الفتح بن حسين قاسم محمد النعيمي، دار المنارة، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ -٢٠٠٠م.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

-فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر
- فيض نشر الانشراح، تحقيق: د.محمود فجال، ط٢، دبي: دار البحوث الإسلامية،١٤٢٣ه.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري ، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة -١٤٠٧هـ.
- اللباب في علوم الكتاب، عمر الدمشقي،ت:عادل عبد الموجود و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية١٤١٩ هـ
- لسان العرب، ابن منظور، ، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة -١٤١٤هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات(دار الفكر، دمشق -دار المدني، جدة).
- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ، تحقيق: د. حسن هنداوي ، دار القلم ١٤٠٧ هـ -١٩٨٧م.
- المستدرك، الحاكم تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ،١٤١١ – ١٩٩٠.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث – القاهرة، ١٤١٦ هـ -١٩٩٥م.
- مصادرالبحث اللغوي في الأصوات والصرف والنحو والمعجم وفقه اللغة، محمد حسن عبد العزيز، مكتبة الآداب.
- معجم القواعد العربية، عبد الغني الدقر، مكتبة دار القلم.
- المعجم المفصل في علم الصرف، د. عزيزة فوّال بابستي، دار الكتب العلميّة، تاريخ النشر: ١٤١٨ ه.
- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.
- المعجم، أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ -١٩٩٧م.

- مغني اللبيب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.
- مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، دار إحياء التراث العربي ١٤٢٠هـ.
- مقامات الحريرى، شرح يوسف بقاعى –دار الكتاب اللبنانى –بيروت ط الثانية، البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعانى الثمانية وافية.
-مقدمة في أصول الحديث، الدهلوي، عبد الحق بن سيف الدين، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، ط١، دار البشائر الإسلامية –بيروت –لبنان، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- مقدمة هدي الساري في فتح الساري بشرح صحيح البخاري، ت:إبراهيم عطوة، مكتبة الغزالي، مؤسسة الفرقان.
- موقف النحاة من الاستشهاد بالحدىث الشرىف، خديجة الحدىثي، بغداد: دار الرشيد ١٩٨١م.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.
- نفح الطيب، المقري، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر– بيروت – لبنان، الطبعة:١٩٠٠.
- النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، المكتبة العلمية ١٣٩٩هـ ، ت:طاهر أحمد الزاوى،ومحمود محمد الطناحي.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية –مصر.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٢٠١٠
٢-	Abstract	٢٠١١
٣-	المقدمة	٢٠١٢
٤-	تمهيد: مصطلحات البحث	٢٠١٨
٥-	المبحث الأول: الدراسة النظرية	٢٠٢٠
٦-	المطلب الأول: ابن مالك وكتابه شرح التسهيل	٢٠٢٠
٧-	المطلب الثاني: الأندلسيون والاستشهاد بالحديث:	٢٠٢٢
٨-	المطلب الثالث: موقف العلماء من الاحتجاج بالحديث الشريف وضوابطهم في التقعيد النحوي	٢٠٢٣
٩-	المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية:	٢٠٢٧
١٠-	المطلب الأول: الأسماء.	٢٠٢٧
١١-	المطلب الثاني: الأفعال	٢٠٤٠
١٢-	المطلب الثالث: الحروف	٢٠٤٩
١٣-	الخاتمة	٢٠٥٦
١٤-	المصادر والمراجع	٢٠٥٩
١٥-	فهرس الموضوعات	٢٠٦٤